

تحت رعاية

حضرة صاحب السمو

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

يعقد

15 مؤتمر الصناعيين
" الاستثمار الأجنبي المباشر
وأثره في الصناعات الخليجية "



دولة الكويت : 25 - 26 نوفمبر 2015

الشريك الإستراتيجي



المنظمون



هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
KUWAIT DIRECT INVESTMENT PROMOTION AUTHORITY

ورقة عمل :

واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



G O I C

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

www.goic.org.qa



ص. ب. 5114 الدوحة - قطر
هاتف : 44858888 (+974)
فاكس : 44831465 (+974)
البريد الإلكتروني: goic@goic.org.qa
الموقع على الانترنت: www.goic.org.qa

تحت رعاية
حضرة صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت
يعقد



دولة الكويت : 25 - 26 نوفمبر 2015



ورقة عمل :

واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أعداد

إدارة الدراسات والسياسات الصناعية
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك"

المحتويات

الموضوع

الملخص التنفيذي

المقدمة

أولاً: الفصل الأول: واقع وتطور الاستثمارات الخليجية مقارنة بالعالم

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة بالدول الخليجية

ثالثاً: سياسات وتشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربية

رابعاً: مزايا الاستثمار الأجنبي في دول الخليج العربية

خامساً: التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي

سادساً: بناء شراكات إستراتيجية صناعية

سابعاً: القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في دول المجلس

ثامناً: النتائج والتوصيات

المراجع ومصادر البيانات والمعلومات

الملخص التنفيذي:

سعت دول مجلس التعاون الخليجي في العقدين الأخيرين إلى تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد بشكل أساسي على النفط كمحرك لعملية التنمية الاقتصادية، والذي ما زال يشكل حوالي 47 % من ناتجها المحلي، وتتسم دول المجلس بارتفاع معدل دخل الفرد فيها، والذي وصل إلى حوالي 33 ألف دولار، فيما شكلت تجارته الخارجية حوالي 99 % من الناتج المحلي، وقد تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي في دول المجلس من حوالي 84.3 مليار دولار في العام 2005 إلى حوالي 416.3 مليار في العام 2014. بالمقابل بلغت الاستثمارات الخليجية في الخارج حوالي 200 مليار دولار، باستثناء استثمارات الصناديق السيادية والتي بلغت حوالي 2.7 تريليون دولار.

لقد وصلت الاستثمارات الأجنبية التراكمية العالمية المباشرة إلى حوالي 25.4 تريليون دولار في العام 2014، أي ما يعادل 33 % من الناتج المحلي العالمي. وقد استحوذت الدول الصناعية على حوالي 75.1 % منها، فيما حظيت الدول الخليجية بحوالي 1.6 % فقط من مجمل الاستثمارات العالمية، كما شهدت دول المجلس تزايداً ملحوظاً في وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة العشر سنوات الماضية (2005 - 2014)، حيث ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية التراكمية الوافدة بمعدل نمو مركب بلغ حوالي 19.9 % سنوياً، وهو ضعف معدل النمو السنوي للاستثمارات العالمية، والتي بلغ معدل نموها حوالي 9.6 % خلال الفترة نفسها.

ومع ذلك ما زالت حصة دول المجلس أقل من حصة دول أخرى منفردة في مجال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنها زادت عن دول أخرى مهمة تعد من الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر، مثل تركيا وماليزيا. وتتصدر الاستثمارات البريطانية، والعربية، والهندية، والفرنسية، والأميركية، واليابانية، قائمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المجلس. واستحوذت المملكة العربية السعودية على حوالي نصف الاستثمارات الوافدة إلى دول المجلس، والبالغة حوالي 416.3 مليار دولار حتى العام 2014.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة الخليجي على وجه الخصوص، اتجهت السياسات التنموية لدول المجلس نحو تنويع مصادر الدخل، والتركيز على قطاع الصناعة كأحد المكونات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مما اقتضى تطوير وتنويع القاعدة الصناعية وتعميقها، وتوسيع الأسواق، وزيادة الطاقات الإنتاجية، وتوطين التكنولوجيا، وإقامة شراكات إستراتيجية صناعية في أسواقها المحلية، والاستثمار في المشاريع الصناعية المجدية، والتي تعتمد على وسائل التقنية الحديثة. وقد

تمكنت دول المجلس من استقطاب استثمارات أجنبية بحوالي 53 مليار دولار في العام 2014، شكلت ما نسبته 12.7 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية التراكمية في دول المجلس. وتصدرت السعودية تلك الاستثمارات من حيث القيمة والنسبة، حيث استحوذت على حوالي 31.3 مليار دولار، أي ما نسبته 58.9 % من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية التراكمية في القطاع الصناعي.

لقد ساعدت الصناعات التي تحتوي على الاستثمارات الأجنبية في خلق أكثر من 302 ألف فرصة عمل في السوق الخليجية، شكلت حوالي 20 % من إجمالي العاملين في قطاع الصناعة لدول المجلس. وقد تمكنت دول المجلس حتى العام 2014 من استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية غطت العديد من القطاعات، إلا أنها تركزت في صناعات المنتجات المعدنية والآلات والأجهزة الكهربائية، والتي شكلت ما نسبته 35.3 % من إجمالي عدد المصانع التي تحتوي على استثمارات أجنبية في قطاع الصناعة، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على منتجات هذا القطاع، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والتي شكلت حوالي 21.3 % من عدد تلك المصانع، وتصدرت قائمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث حجم الاستثمار، برأس مال بلغ حوالي 43.5 مليار دولار، شكل حوالي 82 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي، ويأتي ذلك نتيجة الاستثمار في مصافي البترول والمرتبطة بهذه الصناعات، ووفرة المواد الخام في منطقة الخليج، والانخفاض النسبي لتكاليف الطاقة. وقد تمكن قطاع المنتجات المعدنية من استيعاب العدد الأكبر من العمال، حيث استقطب حوالي 89 ألف عامل، شكلوا حوالي 29.5 % من إجمالي العاملين في الشركات ذات الاستثمار الأجنبي.

لقد بذلت دول المجلس جهوداً مميزة من أجل تحسين مناخها الاستثماري، وخلق ظروف أفضل لتدفق الاستثمارات الأجنبية وجذبها لمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث اتخذت خطوات مدروسة نحو تطوير السياسات والأطر التنظيمية والقانونية الخاصة بالاستثمار الأجنبي، من حيث نسب مشاركة المواطنين في الاستثمارات الأجنبية، والقطاعات المتاحة للاستثمار الأجنبي، والحوافز والإعفاءات المقدمة للمستثمرين، وتحديد جهات التعامل مع المستثمر، والمدة الزمنية لإصدار التراخيص، وحماية الاستثمار، والتملك العقاري، وحرية تحويل رأس المال والأرباح.

ومن مزايا الاستثمار الأجنبي في الدول الخليجية العوائد المجزية التي يحققها المستثمرون، وعوامل الجذب التي تمتلكها تلك الدول، والتي تتمثل بتوفر البنية التحتية المتطورة، وانخفاض الرسوم الجمركية والضرائب على الدخل، والقوة الشرائية العالية التي تتمتع بها دول المجلس، مما يرفع الطلب الاستهلاكي للأفراد، وتوفر مناطق حرة لإقامة الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية، بالمقابل هناك العديد من الفوائد التي

تجنيها دول المجلس نتيجة استضافتها للاستثمارات الأجنبية، لعل أهمها مساهمة تلك الاستثمارات في إحداث التنمية الاقتصادية، وقدرتها على تشغيل الأيدي العاملة الوطنية ورفع كفاءتها، ومساعدة الاقتصادات الوطنية على مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا، وتعزيز التنوع الاقتصادي، والتحول التدريجي من الاقتصاد الاستهلاكي إلى الاقتصاد الإنتاجي، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، ورفع مستوى المنافسة مع السلع المستوردة والاستحواذ على حصة من الأسواق المحلية، وسد جزء من الاحتياجات الاستهلاكية، وزيادة الصادرات الوطنية وتخفيض الواردات، والحد من العجز المزمع في الميزان التجاري غير النفطي. كل ذلك يتطلب استثمارات نوعية ذات كفاءة عالية يوفرها المستثمر الأجنبي في أغلب الأحوال، والتي ترتبط أيضاً بميزة نقل التكنولوجيا وتوطينها. وتتقاضى بعض دول المجلس ضرائب ورسوماً من المستثمرين، بالإضافة إلى تحقيق إيرادات كبيرة نتيجة استخدام مرافق البنية التحتية من كهرباء ومياه، ونقل واتصالات ومناطق حرة وموانئ، تعود إيراداتها لموازنات الدول، فضلاً عن تشغيل أنشطة اقتصادية أخرى مثل العقارات والفنادق والتجارة الداخلية نتيجة التشابكات الاقتصادية معها.

ورغم ذلك فإن دول المجلس ما زالت مستمرة بوضع السياسات والتشريعات الهادفة لإزالة التحديات التي توجه الاستثمار الأجنبي، والتي من أهمها نسب تملك الأجانب، وصعوبة الإجراءات المتعلقة ببيع وتأجير ورهن الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإشكالية طبيعة المناطق الحرة، والتي تفرض رسوماً جمركية على منتجاتها حين دخولها البلد المضيف أو أي دولة أخرى، مما يحد من إمكانية استفادة الصناعات القائمة فيها من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيه التجارة الحرة العربية، والاتحاد الجمركي الذي يربط دول المجلس، بالإضافة إلى الحاجة إلى توسع دور القطاع الخاص في ممارسة الأنشطة الاقتصادية بدول المجلس بشكل أكبر.

وتعد الشراكات الإستراتيجية مع شركات عالمية رائدة من أفضل الأساليب التي يمكن لدول المجلس اتباعها لنقل وتوطين التكنولوجيا، وخلق اقتصاد قائم على الصناعة والتصدير، خاصة وأن دول المجلس تمتلك القدرات التمويلية والبنية التحتية والتشريعية لعقد مثل هذا النوع من الشراكات أكثر مما كانت تمتلكه الكثير من الدول الأخرى التي سبقتها في هذا المجال، مما يجعلها قادرة على استقطاب الاستثمارات النوعية في قطاع الصناعة، خاصة مع ارتفاع الطلب على السلع ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي العالي، والتي قد لا تكون متوفرة في دول المنطقة، مثل الآلات والمعدات والأجهزة الإلكترونية، ووسائل النقل، ووسائل الاتصال، والصناعات المعدنية.

وتقدم الورقة بعض التجارب الناجحة لكل من أيرلندا والصين في مجال استقطاب الأجنبي، وتجربة شركة "صدارة" في المملكة العربية السعودية والقائمة على الشراكة الإستراتيجية مع شركات أجنبية. كذلك تقدم الورقة استعراضاً للقطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في دول المجلس.

وتقترح الورقة أيضاً العديد من التوصيات أهمها: توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاعات والأنشطة الاقتصادية وفق خرائط استثمارية مدروسة، وتضمين هدف تشغيل القوى العاملة الوطنية، وتصحيح الخلل في سوق العمل ضمن إستراتيجيات استقطاب الاستثمار الأجنبي، واستخدام الاستثمار الأجنبي كوسيلة للانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، والتركيز على استقطاب الاستثمارات في مجالات الطاقة البديلة والمتجددة والنظيفة، والصناعات المتوسطة والثقيلة، وتنويع الصناعات البتروكيمياوية، وإقامة الشراكات العالمية في قطاعات الصناعة التي تعتمد على المواد الخام المحلية، وإلزام الشركات الأجنبية بجلب وتوطين التكنولوجيا، وضمان تدريب القوى العاملة الوطنية عليها، والاستمرار بتسهيل الإجراءات على المستثمرين، وإنشاء ما يسمى بخدمات النافذة الواحدة، وإدخال البعد البيئي كأحد العوامل الأساسية المحددة للتعامل مع الاستثمارات ضمن إستراتيجيات جذب الاستثمارات الأجنبية.

المقدمة

بلغ عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي الست حوالي 50 مليون نسمة حسب تقديرات العام 2014، يقطنون في مساحة جغرافية تبلغ حوالي 2.4 مليون كم مربع، تمتد بين الخليج العربي شرقاً، والبحر الأحمر غرباً، وبحر العرب جنوباً، وبلاد الشام شمالاً، مما يجعلها في موقع متوسط بين قارتي آسيا وإفريقيا، وممرراً لحركة التجارة والمواصلات بين جنوب شرق آسيا من جهة، وأوروبا وإفريقيا من جهة أخرى.

وتعد دول المجلس من الدول ذات الدخل العالي، حيث قدر معدل دخل الفرد فيها حوالي 33 ألف دولار في العام 2014 حسب تقديرات المنظمة، ووفقاً للبيانات الصادرة على الأجهزة الإحصائية لدول المجلس. ويعتمد الاقتصاد الخليجي إلى حد كبير على الموارد النفطية والغازية، والتي تشكل حوالي 47 % من ناتجه المحلي، الذي وصل إلى حوالي 1.6 تريليون دولار في العام 2014، وتشكل احتياطياته المؤكدة من النفط حوالي 30.2 % من الاحتياطي العالمي، فيما تشكل الاحتياطيات من الغاز حوالي 21.7 % من الاحتياطي العالمي حسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية. وشكلت الصادرات النفطية حوالي 61 % من إجمالي صادرات مجلس التعاون، فيما شكلت تجارته الخارجية حوالي 99 % من الناتج المحلي، وهذا يدل على انفتاحه الكبير على العالم الخارجي.

شهد منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي تزايداً في الإدراك العالمي بأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نتيجة لانضمام معظم دول العالم لمنظمة التجارة العالمية، وتزايد وتيرة الانفتاح الاقتصادي، وإزالة القيود على حركة التجارة العالمية، وعلى رأسها الرسوم الجمركية، التي كانت تشكل مورداً رئيسياً للدول، ورفع الحماية عن الصناعات الوطنية وتعرضها لمنافسة قوية في أسواقها المحلية والخارجية.

لقد أدى ضعف القدرة التنافسية للقطاع الخاص الوطني في الدول النامية، وتدني قدرته على مجاراة وتيرة التطور العلمي والتكنولوجي إلى سعي هذه الدول وبشكل حثيث لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية النوعية ذات المنتجات القادرة على المنافسة، وتحسين نوعية المنتجات الوطنية، وتعظيم القدرة على النفاذ للأسواق العالمية، وتلبية متطلبات التنمية ومواكبة التطورات العالمية في مجال الإنتاج والتسويق، واستغلال الموارد المحلية بشكل أكثر كفاءة، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحقيق هدف التنوع الاقتصادي، خاصة في الدول النامية والناشئة، ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي.

في المقابل وجد المستثمرون حول العالم فرصاً واعدة في أسواق الدول النامية والناشئة للتوسع وزيادة الأرباح، بسبب توفر المواد الخام ورخص الأيدي العاملة، وتدني العوائق الجمركية، وقدرة بعض الدول المضيفة -خاصة الدول النفطية- على توفير تمويل الاستثمارات من مصادر محلية، وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج والحوافز الحكومية لإقامة المشاريع الصناعية.

ونتيجة لذلك، فقد تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي في دول المجلس من حوالي 81.5 مليار دولار في العام 2005 إلى حوالي 416.3 مليار في العام 2014، وذلك حسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). بالمقابل بلغت الاستثمارات الخليجية في الخارج حوالي 200 مليار دولار، باستثناء استثمارات الصناديق السيادية، والتي بلغت حوالي 2.7 تريليون دولار، حسب بيانات "مؤسسة صناديق الثروة السيادية" المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية.

ورغم التنافس العالمي الشديد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فإن الاستثمار الأجنبي المطلوب اليوم خليجياً لا يهدف فقط للحصول على رؤوس الأموال والمتوفرة أصلاً في معظم الدول الخليجية، بل يرمي إلى جذب استثمارات نوعية تمكن اقتصاداتها من الاستمرار بمواكبة مسيرة التقدم التكنولوجي العالمي والاقتصاد المعرفي من خلال استقطاب التكنولوجيا المتقدمة، وتوسيع مجالات البحث العلمي والتطوير، وتعميق الخبرات التسويقية والتنظيمية لدى القطاع الخاص، ومواكبة أساليب الإدارة المبتكرة، بشكل يدفع بالصناعات الخليجية لمستويات متقدمة في قطاعات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية، تمكنها من تحقيق درجات عالية من جودة المنتجات، والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء.

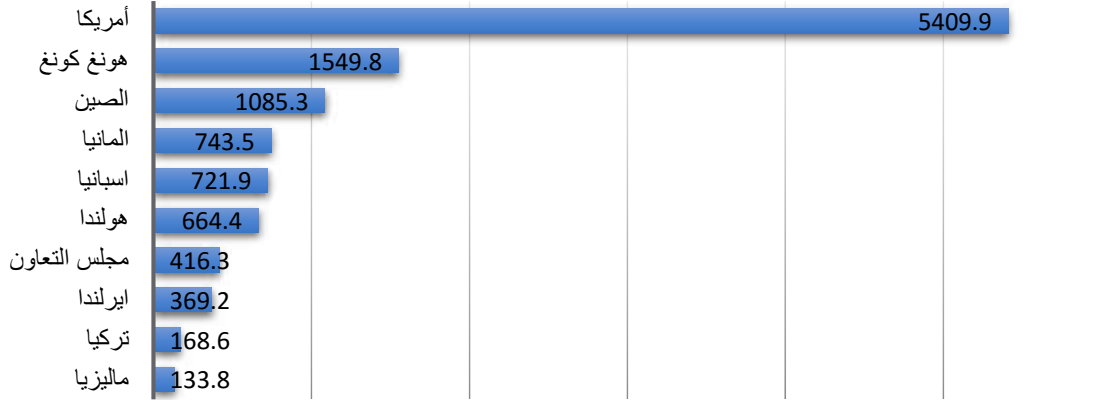
أولاً: واقع وتطور الاستثمارات الخليجية مقارنة بالعالم

حققت الاستثمارات العالمية المباشرة خلال السنوات الأخيرة معدلات نمو عالية، بفضل سياسات الانفتاح التي تبنتها دول العالم، وسعيها المستمر لتعزيز بيئتها الاستثمارية لاستقطاب أكبر حصة من تلك الاستثمارات. وتشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) للعام 2014 إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي التراكمي العالمي قد نما بمعدل سنوي بلغ حوالي 9.6% خلال الفترة (2005 - 2014)، حيث وصل إلى حوالي 25.4 تريليون دولار في العام 2014، أي ما يعادل 33% من الناتج المحلي العالمي. وقد استحوذت الدول الصناعية على حوالي 75.1% من تلك الاستثمارات. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى متانة البيئة الاستثمارية التي تتمتع بها تلك الدول، وتنوع واتساع قاعدتها الصناعية، والقدرات التكنولوجية التي تملكها، وإمكانيات البحث والتطوير والابتكار التي تتمتع بها، حيث أصبحت تلك الدول مقصداً للاستثمارات المباشرة خلال العقود الماضية.

وكما أن الدول الصناعية هي من أكثر الجهات العالمية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية، فهي أيضاً من أكبر الدول المصدرة له، حيث تعد المصدر الرئيس الذي تنطلق منه الاستثمارات إلى بقية دول العالم النامية والناشئة منها، وخاصة إلى تلك التي تمتلك عوامل جذب قد لا تتوفر في البلد الأم، مثل رخص تكاليف الأيدي العاملة، وتوفر المواد الخام، والتسهيلات والإعفاءات الضريبية. وهذا ما جعل إجمالي الاستثمارات الخارجة من الدول الصناعية تصل إلى حوالي 93% من إجمالي الاستثمارات الخارجة من كل دول العالم، وذلك حسب بيانات (الأونكتاد). وكانت ثماني دول وهي أميركا، وبريطانيا، وهونغ كونغ، والصين، وسنغافورة، والبرازيل، وألمانيا، وفرنسا مصدراً لحوالي 55% أيضاً من الاستثمارات المباشرة الموجودة في دول العالم 2014.

وتقوم دول المجلس بجهود متواصلة لزيادة حصتها العالمية من استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتي ما زالت منخفضة نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة. وبمقارنة دول المجلس مع بعض دول العالم، نجد أن حصة دول المجلس مجتمعة شكلت ما نسبته 1.6% فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول العالم، كما ذكر آنفاً، وهي أقل من حصة دول أخرى منفردة مثل ألمانيا وإسبانيا وهولندا على سبيل المثال، إلا أنها زادت عن دول أخرى مهمة تعد من الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل تركيا وماليزيا، كما يوضح الشكل (1).

الشكل (1)
الاستثمارات الأجنبية التراكمية المباشرة في العالم مقارنة مع دول المجلس للعام 2014 (مليار دولار)



المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) للعام 2014.

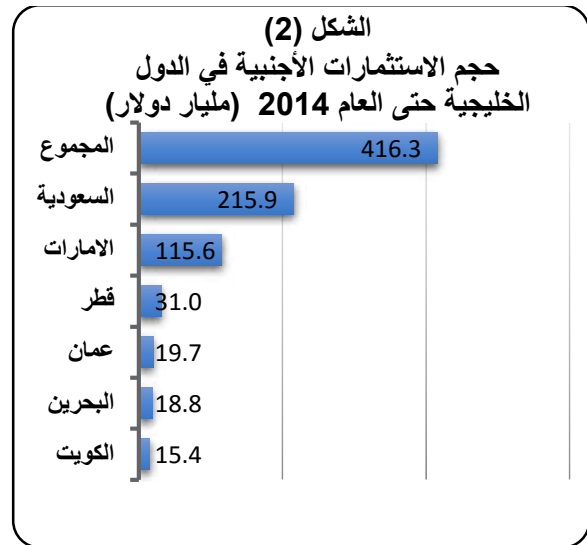
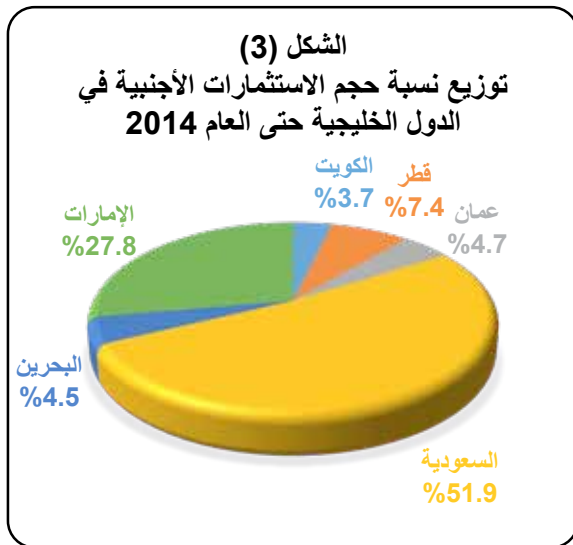
لقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005 - 2014) تزايداً ملحوظاً في رصيدها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إليها، حيث ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية التراكمية فيها من 81.5 مليار دولار في العام 2005 إلى حوالي 416.3 مليار دولار في العام 2014، وبمعدل نمو مركب بلغ حوالي 19.9 % سنوياً خلال تلك الفترة، وهو ضعف معدل نمو الاستثمارات العالمية، وذلك كما يشير الجدول (1) والشكل (2).

الجدول (1)
تطور الاستثمارات الأجنبية التراكمية المباشرة في الدول الخليجية والعالم (2005 - 2014)

نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الخليجية / العالم	إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة		السنوات
	في الدول الخليجية (مليار دولار)	في العالم (تريليون دولار)	
0.7 %	81.5	11.1	2005
0.9 %	119.6	13.7	2006
1.0 %	165.7	17.3	2007
1.5 %	234.7	15.3	2008
1.6 %	285.2	18.0	2009
1.6 %	326.7	20.0	2010
1.7 %	350.6	20.9	2011
1.7 %	376.8	22.6	2012
1.6 %	395.8	25.1	2013
1.6 %	416.3	25.4	2014
	19.9 %	9.6 %	معدل النمو

المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) للعام 2014.

ونظراً للحجم الاقتصادي الكبير للمملكة العربية السعودية وقدرتها الاستيعابية العالية، فقد استحوذت على حوالي نصف حجم الاستثمارات التراكمية في دول المجلس تقريباً، وذلك كما يشير الشكل (3)، وبقيمة إجمالية وصلت إلى حوالي 215.9 مليار دولار في العام 2014 كما يشير الشكل (2)، تلتها دولة الإمارات بالمرتبة الثانية، بنسبة بلغت حوالي 27.8 % من إجمالي الاستثمارات الوافدة، وبقيمة وصلت إلى حوالي 115.6 مليار دولار. وكانت عمان والبحرين والكويت من أقل الدول التي تملك استثمارات أجنبية من بين دول المجلس وبنسب متفاوتة. وتتصدر الاستثمارات الأميركية، والبريطانية، والعربية، والهندية، والفرنسية، واليابانية، قائمة الاستثمارات

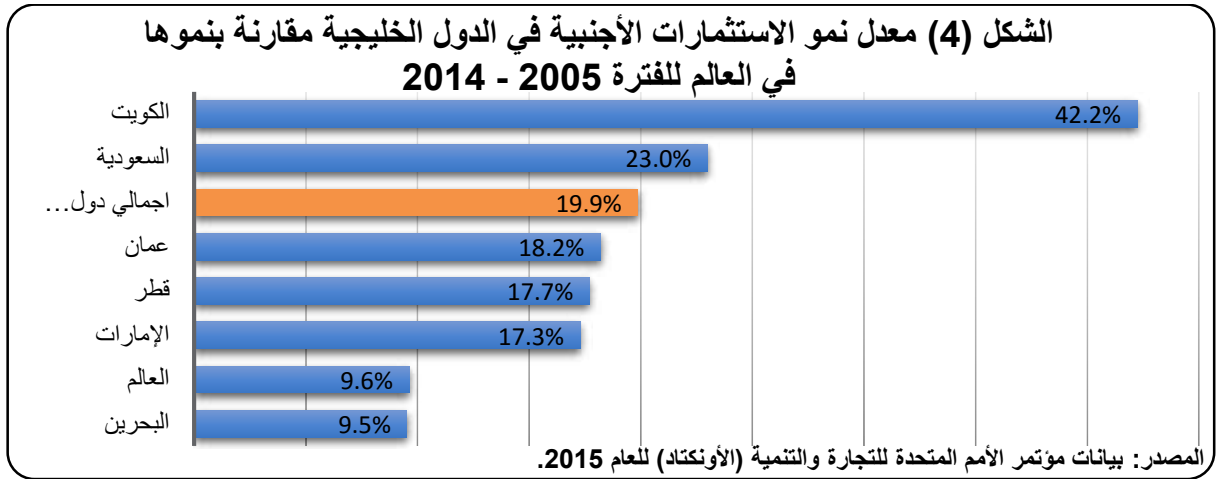


الأجنبية المباشرة في دول المجلس.

ويعزى هذا النمو إلى الفوائض المالية التي حققتها دول المجلس نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما مكناها من تهيئة البنية التحتية وخلق المناخ الاقتصادي المناسب، وتوفير التمويل اللازم للاستثمار، وتسارع وتيرة الانفتاح الاقتصادي، وتحرير أسواقها، وتطوير قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم دول المجلس، والانخفاض النسبي لتكاليف الطاقة، وارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول المتقدمة، وسعي المستثمرين للاستثمار في البلدان ذات الأيدي العاملة الرخيصة، وتداعيات الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008، والتي أدت إلى زيادة ذلك التدفق لدول المجلس بحثاً عن بيئة مستقرة وملاذ آمن لرؤوس الأموال، ساعدت في ذلك حزمة السياسات الاقتصادية التي تبنتها تلك الدول للحد من الآثار السلبية لتلك الأزمة.

حققت دولة الكويت أعلى معدل نمو في استقطاب الاستثمارات الأجنبية من الخارج خلال تلك الفترة، بمعدل سنوي بلغ حوالي 42.2 %، كما يوضح الشكل (4)، وذلك رغم ضآلة الاستثمار الأجنبي فيها، والذي لا يستحوذ إلا على حوالي 2 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي في دول المجلس، ناهيك عن التراجع الذي شهده في السنوات الثلاث الأخيرة أي بعد العام 2011، مما يعني أن معظم النمو قد تحقق خلال الفترة التي سبقت ذلك العام.

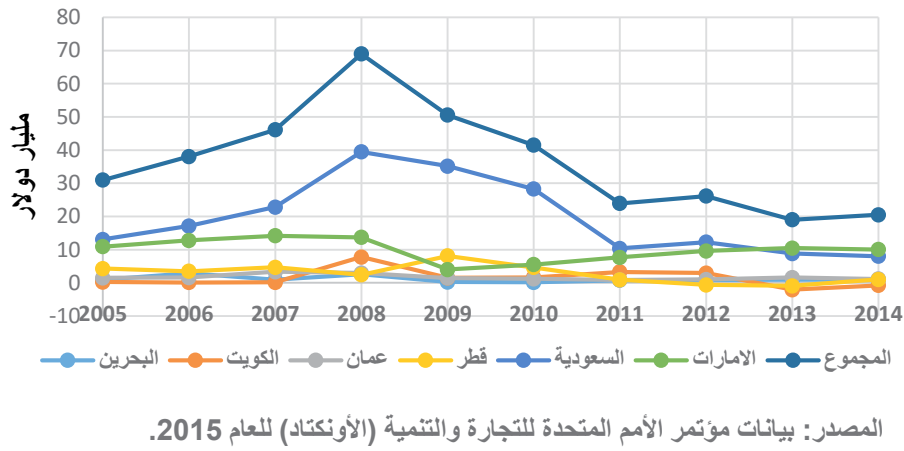
وحققت السعودية معدل نمو بلغ 23.0 %. وفاقت بقية دول المجلس أيضاً معدل النمو في الاستثمارات الأجنبية العالمية، باستثناء مملكة البحرين، والتي تساوى فيها معدل النمو مع المعدل العالمي خلال الفترة المذكورة. كذلك لوحظ أن الاستثمار الأجنبي لدولة قطر قد نما بحوالي 17 % خلال السنوات العشر الماضية، إلا أنه بدأ يراوح مكانه منذ العام 2010.



يتبين مما سبق انخفاض حصة الاستثمارات الأجنبية في دول المجلس مقارنة مع دول العالم، وربما يعود السبب في ذلك إلى حداثة عهدها باستقطاب الاستثمارات الأجنبية، لعدم إيلاء الاهتمام الكافي باستقطاب تلك الاستثمارات في الماضي، إلا أنه من الملاحظ أن العقدين الأخيرين قد بدأ يشهدان نمواً كبيراً في قدرة دول المجلس على استقطاب الاستثمار الأجنبي، فاق معدلات النمو العالمية مع وجود تفاوت في حصة ووتيرة نمو تلك الاستثمارات بين دولة وأخرى من دول المجلس.

كذلك فقد أظهرت البيانات الإحصائية أن التدفقات الاستثمارية السنوية لدول المجلس قد أظهرت اتجاهات متصاعداً منذ العام 2005، وصل إلى ذروته في العام 2008، إلا أنها أظهرت عودة إلى الاستقرار بعد ذلك العام.

الشكل (5)
تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية في دول المجلس خلال الفترة 2014 - 2005



ثانياً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة بالدول الخليجية

أ. التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الصناعية

اتجهت السياسات التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة طويلة نحو تنويع مصادر الدخل، من خلال تقليل الاعتماد على النفط كمساهم رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، والاستعاضة عنه بزيادة دور القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتركيز على قطاع الصناعة كأحد المكونات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مما يقتضي تطوير وتنويع القاعدة الصناعية وتعميقها، وتوسيع الأسواق، وزيادة الطاقات الإنتاجية، وتوطين التكنولوجيا، وإقامة شركات إستراتيجية صناعية في أسواقها المحلية، والاستثمار في المشاريع الصناعية المجدية، والتي تعتمد على وسائل التقنية الحديثة، وتركز على استخدام القوى العاملة النوعية.

ولأغراض تحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الورقة، فقد تم تعريف الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعة الخليجي، بأنه أي استثمار مباشر يساهم فيه أجنبى بغض النظر عن نسبة المساهمة، أي إنها الاستثمارات التي يساهم فيها أجنبى أو عرب من غير الخليجين، لذلك تمت الإشارة إليها في معظم الأحيان بأنها الاستثمارات ذات المساهمة الأجنبية، أو الاستثمارات التي يساهم فيها أجنبى. وقد تم تبني هذا التعريف نظراً لقلّة الاستثمارات ذات الملكية الأجنبية الكاملة أو بأكثر من النصف في دول

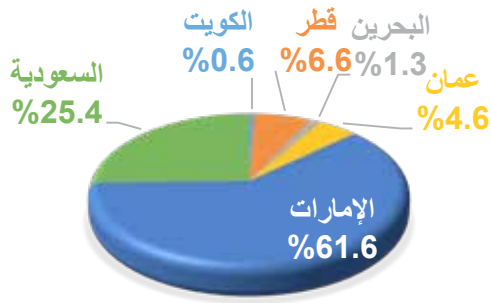
المجلس، حيث تشترط القواعد العامة للتشريعات التي تحكم عملية استثمار الأجانب أن لا تزيد نسبة استثمار الأجانب عن 49 % من رأس المال، مع بعض الاستثناءات بشروط قانونية معينة.

جدول (2): توزيع الاستثمارات الأجنبية التراكمية المباشرة على القطاع الصناعي في الدول الخليجية عام 2014							
الدولة	عدد المصانع العاملة	عدد المصانع العاملة / الإجمالي %	الاستثمار الأجنبي بالقطاع الصناعي (مليون دولار)	عدد العاملين (ألف عامل)	عدد العاملين / الإجمالي %	الاستثمار الأجنبي بالقطاع الصناعي / إجمالي الاستثمار الأجنبي	الاستثمار الأجنبي
السعودية	584	25.4	31,332	114.3	37.8	38.4	38.4
قطر	151	6.6	16,557	8.6	2.8	20.3	20.3
عمان	106	4.6	2,186	4.6	1.5	2.7	2.7
الإمارات	1419	61.6	1,945	140.6	46.4	2.4	2.4
الكويت	14	0.6	996	8.7	2.9	1.2	1.2
البحرين	29	1.3	139	25.9	8.6	0.2	0.2
إجمالي الصناعات الأجنبية	2,303	100	53,155	302.7	100	35.1	35.1
إجمالي الصناعات	16292	14.1	380.1	1529012	19.8		19.8

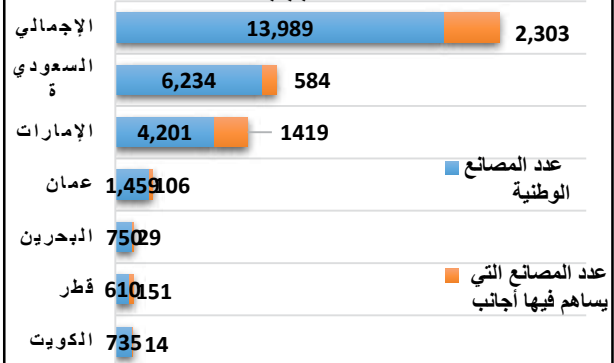
المصدر: قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

وفي هذا الإطار، تمكنت دول المجلس من استقطاب استثمارات أجنبية في العديد من الصناعات توزعت على 2303 مصانع كما يشير الشكل (6)، وشكلت حوالي 14.1 % من إجمالي عدد المصانع العاملة لديها والبالغ عددها 16292 مصنعاً، وقد حازت دولة الإمارات العربية المتحدة على العدد الأكبر من تلك المصانع، بنسبة بلغت حوالي 61.6 % من إجمالي عدد المصانع التي تحتوي على استثمارات أجنبية في دول المجلس، وحوالي 25.2 % من إجمالي عدد المصانع العاملة في الدولة، فيما ساهم الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعة في بقية دول المجلس بأعداد ونسب متفاوتة كان أقلها البحرين وقطر والكويت، سواء من حيث النسبة إلى عدد المصانع الأجنبية في دول المجلس، أو من حيث النسبة إلى عدد المصانع القائمة في كل منها، وذلك كما يبين الجدول (7).

الشكل (7)
توزيع أعداد المصانع ذات الاستثمار الأجنبي على
دول المجلس 2015



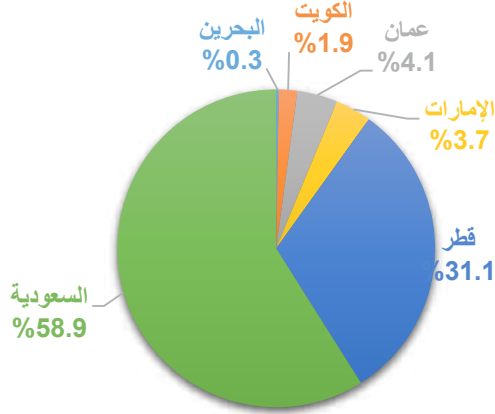
الشكل (6)
التوزيع الجغرافي لعدد المصانع
ذات المساهمة الأجنبية في الدول
الخليجية



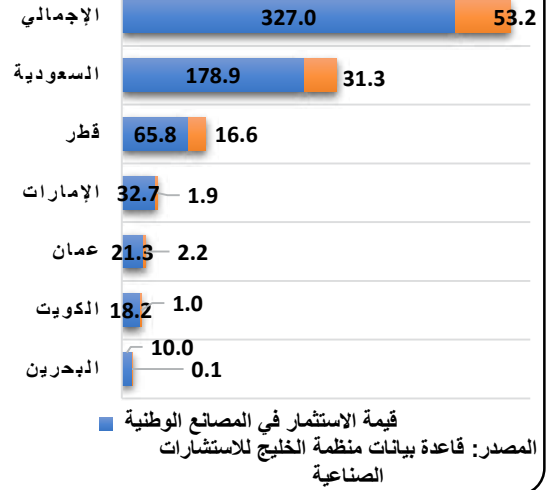
المصدر: قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

أما من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية التراكمية المباشرة في شركات القطاع الصناعي العاملة في دول المجلس، فقد وصلت في العام 2014 إلى حوالي 53 مليار دولار، شكلت ما نسبته 12.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المجلس، والبالغة حوالي 416.3 مليار دولار، وحوالي 14% من إجمالي الاستثمار الصناعي والبالغ 380.1 مليار دولار. وتصدرت السعودية تلك الاستثمارات من حيث القيمة، حيث استحوذت على حوالي 31.3 مليار دولار، وما نسبته 58.9% من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية التراكمية في القطاع الصناعي لدول المجلس، كما هو موضح في الشكلين (8، 9)، ويأتي ذلك نتيجة لما تنسم به سوقها المحلية من مساحة وتعداد سكان كبيرين، وتوفر الموارد الطبيعية والمالية.

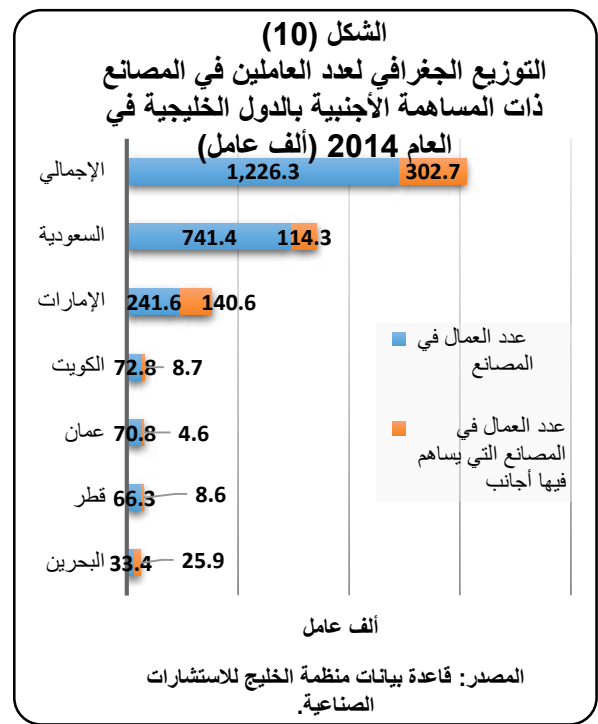
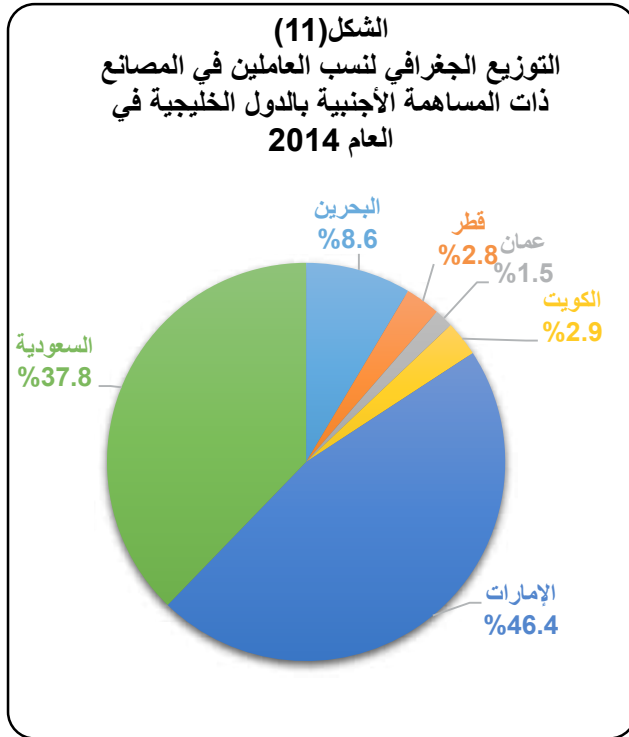
الشكل (9)
التوزيع الجغرافي لنسبة الاستثمارات ذات
المساهمة الأجنبية في قطاع الصناعة
بالدول الخليجية



الشكل (8)
التوزيع الجغرافي لحجم
الاستثمارات ذات المساهمة
الأجنبية في قطاع الصناعة في
الدول الخليجية (مليار دولار)



لقد ساعدت الصناعات التي تحتوي على الاستثمارات الأجنبية في خلق أكثر من 302 ألف فرصة عمل في السوق الخليجية، شكلت حوالي 20% من إجمالي العاملين في قطاع الصناعة لدول المجلس، فقد تمكنت الصناعات الأجنبية في دولة الإمارات من تشغيل حوالي 140.6 ألف عامل، شكلوا حوالي 36.8% من إجمالي العاملين في قطاع الصناعة لديها، وحوالي 46.4% من العاملين في الصناعات الأجنبية في دول الخليج، كما هو موضح في الشكلين (10، 11)، فيما استحوذت الصناعات ذات المساهمة الأجنبية في المملكة العربية السعودية على حوالي 114.3 ألف عامل، أي بنسبة بلغت حوالي 13.4% من العاملين في قطاع الصناعة لديها، وحوالي 37.8% من الصناعات الأجنبية العاملة في دول الخليج. وكانت البحرين أيضاً من أكثر الدول التي ساهم الاستثمار الأجنبي بتشغيل العمالة فيها كنسبة من قطاعها الصناعي، حيث شغل حوالي 43.7% من إجمالي العاملين في قطاعها الصناعي.



يتضح مما سبق أن الاستثمارات الأجنبية ساهمت

بشكل مقبول في قطاع الصناعة لمعظم الدول الخليجية، سواء من حيث عدد المصانع أو توظيف الأيدي العاملة أو حجم الاستثمار، والتي تتناسب جميعها مع حجم القطاع الصناعي ودوره في الاقتصاديات الوطنية لتلك الدول، وخاصة في كل من السعودية والإمارات وقطر. إلا أنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الجهد لكي تتوسع في بعض الدول الأخرى مثل عمان والبحرين والكويت. بل إن قطاع الصناعة نفسه بحاجة لمزيد من التوسع الأفقي في هذه الدول.

ب. التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الصناعية

دأبت دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع اقتصاداتها لكسر طوق التخصص، وعدم اقتصر أنشطتها الصناعية على إنتاج وتسويق المواد الأولية الخام، خاصة النفط والغاز، والذي يحول دون ارتيادها المجال الصناعي، فتنبت ضمن إستراتيجياتها الاقتصادية هدف توسيع وتنويع قواعدها الإنتاجية، والانتقال من الاعتماد على الصناعات الاستخراجية، والاستعاضة بالتوسع في الصناعات التحويلية. وقد تمكنت دول المجلس حتى العام 2014 من استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية، التي غطت العديد من الأنشطة الاقتصادية، كما يشير جدول (3).

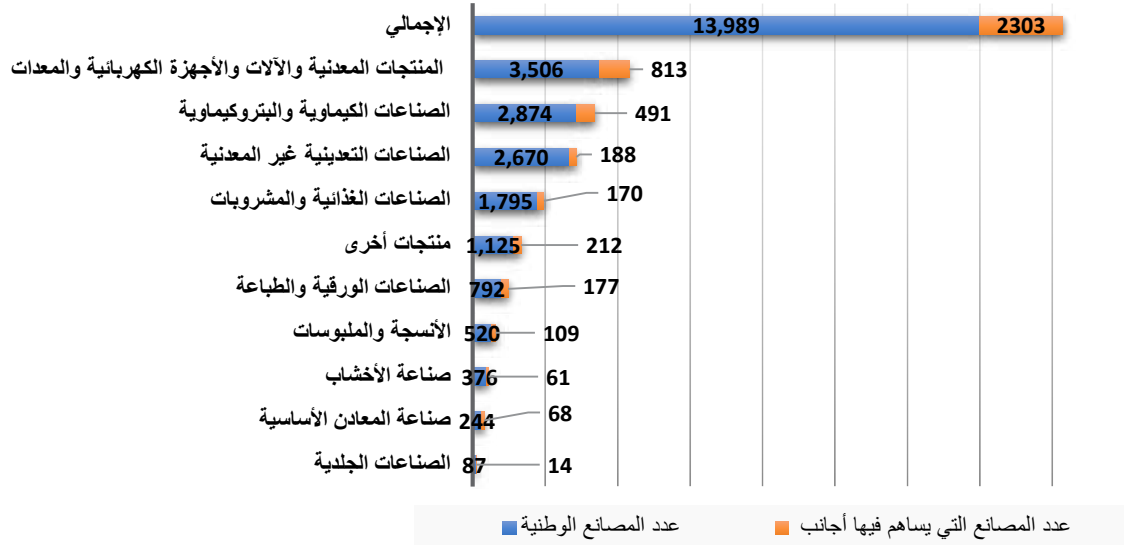
جدول (3)
**توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية على القطاعات الصناعية الرئيسية في دول مجلس التعاون
الخليجي عام 2014**

عدد العاملين/ الإجمالي %	عدد العاملين (ألف عامل)	الاستثمار الأجنبي القطاعي إجمالي / الاستثمار الأجنبي %	الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)	عدد المصانع ذات الاستثمار الأجنبي / عدد المصانع الإجمالي بالقطاع	عدد المصانع	القطاع الصناعي
9.3	28.2	0.1	522.8	7.4	170	الصناعات الغذائية والمشروبات
7.4	22.3	0.9	482.5	4.7	109	الأنسجة والملبوسات
0.3	0.8	0.04	19.3	0.6	14	الصناعات الجلدية
1.2	3.8	0.04	21.1	2.6	61	صناعة الأخشاب
6	18.3	0.7	378	7.7	177	الصناعات الورقية والطباعة
24.5	74.1	81.9	43,544	21.3	491	الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية
10.6	32	1.6	876.2	8.2	188	الصناعات التعدينية غير المعدنية
5.7	17.3	10.8	5728.4	3	68	صناعة المعادن الأساسية
29.5	89.5	2.7	1421.2	35.3	813	صناعة المنتجات المعدنية والآلات والأجهزة الكهربائية والمعدات
5.5	16.6	0.3	161.4	9.2	212	منتجات أخرى
100	302.7	100	53,155	100	2,303	الإجمالي

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

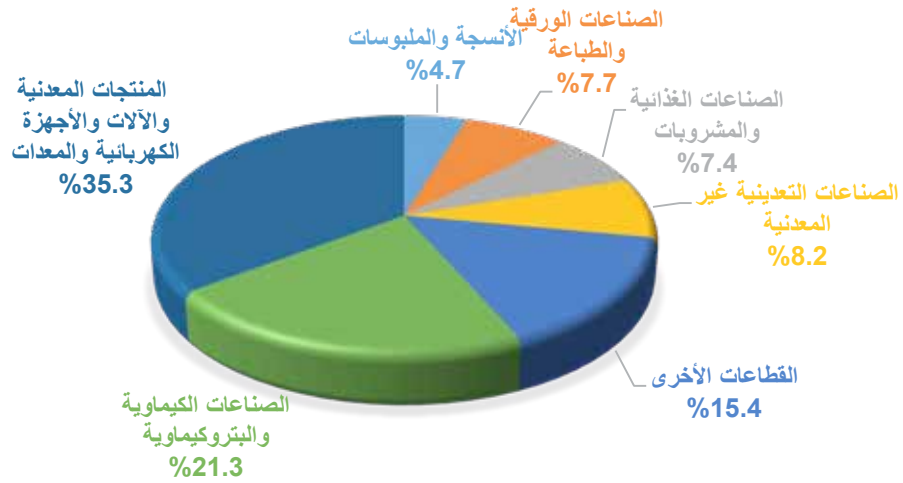
لقد تصدرت صناعة المنتجات المعدنية والآلات والأجهزة الكهربائية والمعدات قائمة الصناعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي بحوالي 813 مصنعاً، شكلت ما نسبته 35.3 % من إجمالي عدد المصانع التي تحتوي على استثمارات أجنبية في قطاع الصناعة، كما يشير الشكلان (12، 13)، كون معظمها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تليها الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية التي شكلت حوالي 21.3 % من عدد تلك المصانع، وذلك بسبب توفر المواد الخام اللازمة للإنتاج، مما جعل عدد المصانع العاملة في هذين النشاطين يشكل أكثر من نصف عدد الشركات التي تمتلك استثمارات أجنبية في قطاع الصناعة.

الشكل (12)
التوزيع القطاعي لعدد المصانع ذات المساهمة الأجنبية العاملة في القطاع الصناعي للدول
الخليجية عام 2014



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

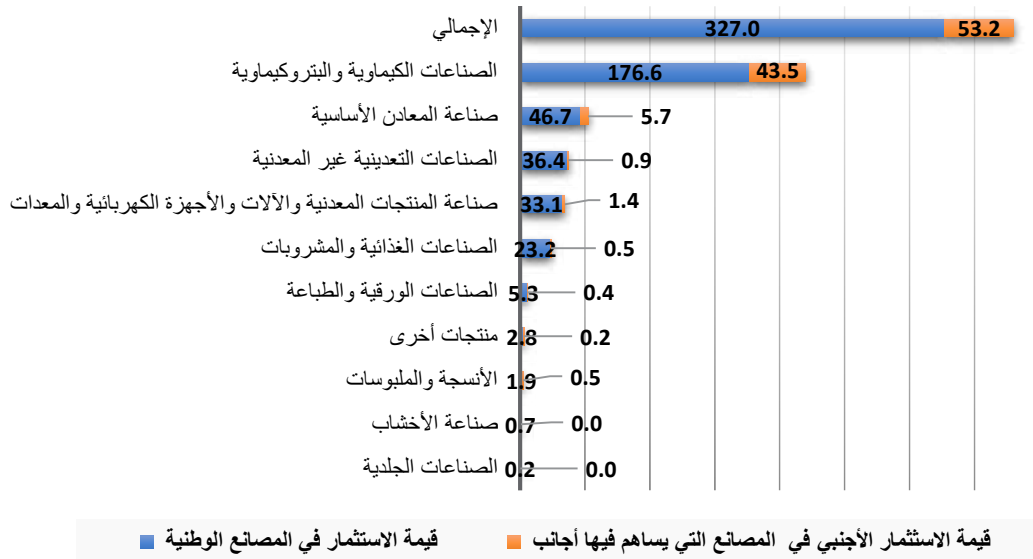
الشكل (13)
نسب المساهمة القطاعية لعدد المصانع ذات المساهمة الأجنبية العاملة في القطاع
الصناعي للدول الخليجية عام 2014



أما من حيث حجم الاستثمار فقد تصدر نشاط الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية قائمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة برأس مال بلغ حوالي 43.5 مليار دولار، شكل حوالي 82 % من إجمالي الاستثمار

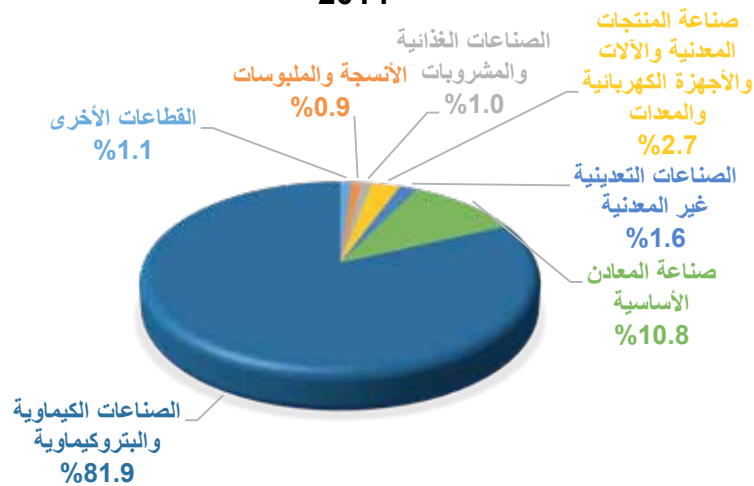
الأجنبي في القطاع الصناعي، ويأتي ذلك نتيجة الاستثمار في مصافي البترول، والمصانع المرتبطة بهذه الصناعات، ووفرة المواد الخام في منطقة الخليج، مما جعل الشركات الخليجية في الطليعة، ومن أكبر الشركات المنتجة للبتروكيماويات في العالم، فأصبحت محل اهتمام للمستثمرين الأجانب، وأدت لعقد شركات عالمية في هذا القطاع.

الشكل (14)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي للدول الخليجية عام 2014 (مليار دولار)



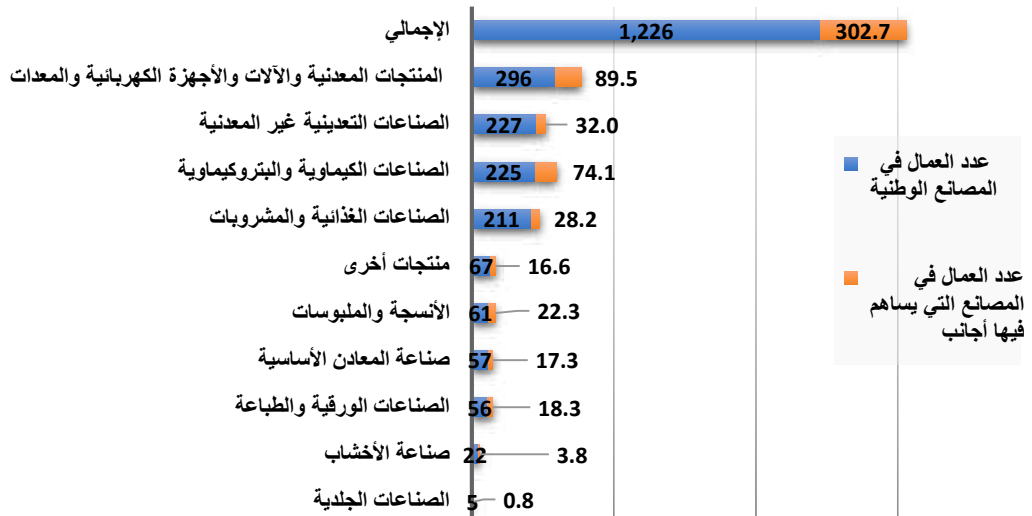
المصدر: قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

الشكل (15)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية لقطاع الصناعة في الدول الخليجية % - عام 2014



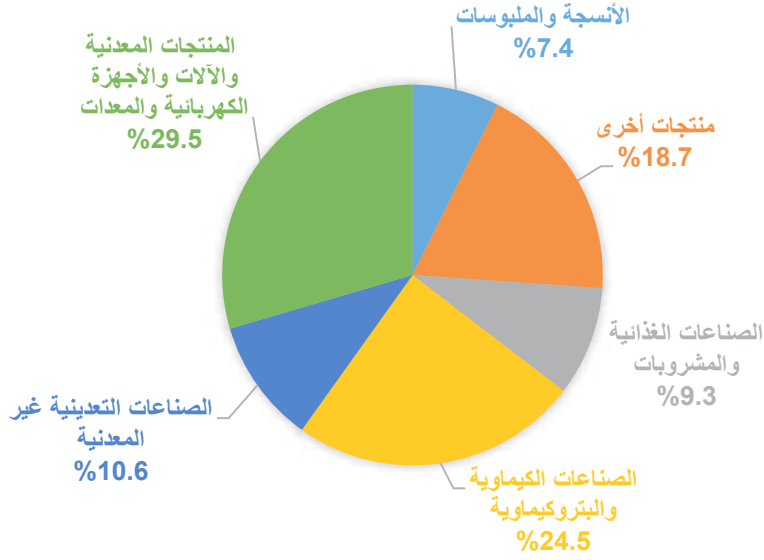
كما بلغ الاستثمار في صناعة المعادن الأساسية حوالي 5.7 مليار دولار، شكل حوالي 11 % من جملة الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي في قطاعات الصناعة في دول الخليج كما يشير الشكلان (16، 17)، ساعد في ذلك توفر إمدادات الطاقة، وتوفر البنية الأساسية، والموقع الجغرافي للمنطقة وتوسطها لبقية الأسواق العالمية، بينما بلغ الاستثمار الأجنبي في قطاعات أخرى مثل المنتجات المعدنية والآلات والأجهزة الكهربائية والمعدات حوالي 1,4 مليار دولار، بما يمثل نسبة 3 % تقريباً. وقد تمكن نشاط المنتجات المعدنية من استيعاب العدد الأكبر من الأيدي العاملة في الأنشطة الصناعية ذات الاستثمار الأجنبي، حيث استقطب حوالي 89 ألف عامل شكلوا حوالي 29.5 % من إجمالي العاملين في الشركات ذات الاستثمار الأجنبي، وقد استحوذ هذا القطاع بالإضافة إلى قطاعي المنتجات المعدنية والآلات والأجهزة الكهربائية على حوالي 65 % من الإجمالي، فيما تفاوتت نسب التشغيل في القطاعات الأخرى، كان أقلها في قطاعي الأخشاب والجلود بسبب قلة عدد الشركات، وانخفاض حجم الاستثمار في تلك القطاعات بشكل عام.

الشكل (16)
توزيع عدد العاملين في المصانع العاملة ذات المساهمة الأجنبية في الدول الخليجية للعام
2014 (ألف عامل)



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

الشكل (17)
 نسبة العاملين في المصانع العاملة بالقطاع الصناعي ذات المساهمة الأجنبية في الدول
 الخليجية % للعام 2014



وخلاصة القول إن هناك عدداً محدوداً من القطاعات قد لاقى إقبالاً من المستثمرين الأجانب بشكل مركز، وأنه ما زالت هناك فرص متاحة في قطاعات أخرى لم يتم الاستثمار فيها بشكل كافٍ، حتى من قبل المستثمرين المحليين، مثل صناعة الجلود والأخشاب وصناعة الملابس، وإلى حد ما الصناعات الغذائية، رغم قدرتها على تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة.

ثالثاً: سياسات وتشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس

بذلت دول المجلس جهوداً مميزة من أجل تحسين مناخها الاستثماري، وخلق ظروف أفضل لتدفق الاستثمارات الأجنبية وجذبها لمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث اتخذت خطوات مدروسة نحو تطوير السياسات والأطر التنظيمية والقانونية الخاصة بالاستثمار الأجنبي، فقد سنت أربع من دول المجلس هي (المملكة العربية السعودية، الكويت، وسلطنة عمان، ودولة قطر) تشريعات متكاملة لاستثمار رأس المال الأجنبي، في حين اعتمدت دولة الإمارات ومملكة البحرين على النصوص الموجودة لديها حول استثمار الأجانب في قوانينها التجارية والصناعية.

كذلك أقرت لجنة التعاون الصناعي بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون في عام 2002 مشروع قانون نموذجي واسترشادي لتشجيع استقطاب الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية، وقدمته إلى دول المجلس، كتعديل للقانون الاسترشادي الذي أقره المجلس الوزاري في عام 1998. وقد احتوى مشروع القانون النموذجي على العديد من البنود الرئيسية، تناولت قضية الاستثمار الأجنبي و ضماناته وحوافزه وغيرها من الجوانب.

ويتناول هذا الجزء من الورقة التشريعات والسياسات التي تم إقرارها في دول المجلس، والتي غطت عدة جوانب مهمة للتعامل مع الاستثمارات الأجنبية، كان أهمها:

1. المشاركة الوطنية:

نصت معظم قوانين دول المجلس على أن لا تزيد نسبة المشاركة الأجنبية في المشاريع الاستثمارية عن 49 %، مع إمكانية رفعها إلى نسب أعلى ضمن شروط معينة، كما هو الحال في سلطنة عمان والتي تسمح بتملك الأجانب بنسبة 65 %، بشرط أن تجري الأعمال بواسطة شركة عمانية أخرى لا يقل رأسمالها عن 150 ألف ريال عماني، ولا تزيد حصة الأجانب فيها عن 49 % من رأس المال، وإمكانية التملك بنسبة 100 % بشرط أن تساهم الشركة في تنمية الاقتصاد الوطني، وألا يقل رأسمال المشروع عن 500 ألف ريال عماني. وكذلك الأمر في قطر، والتي أجاز قانون الاستثمار فيها تجاوز نسبة الـ 49 % لتصل حصة الشركاء الأجانب إلى 100 %، وربط ذلك بجملة من الشروط العامة مثل التلاؤم مع خطط التنمية، والاستغلال الأمثل للمواد الخام المتاحة محلياً.

2. القطاعات المتاحة للاستثمار الأجنبي:

نصت معظم قوانين الاستثمار الخليجية على فتح جميع القطاعات أمام الاستثمارات الأجنبية من حيث المبدأ. ولكن تم اعتماد مبدأ القائمة السلبية التي تضم أنشطة محددة يحظر على المستثمر الأجنبي ممارستها، وتقتصر ممارستها على المواطنين وأبناء دول المجلس (مثل قانون دولة الكويت الذي جعل مهمة تحديد المجالات المستثناة بمعرفة مجلس الوزراء ويحددها حسب السياسة العامة للدولة، وكذلك قوانين المملكة العربية السعودية، الذي جعل للمجلس الاقتصادي الأعلى مهمة تحديد الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي)، وفي عُمان اعتمد قانون الاستثمار العماني مبدأ تحديد المجالات المتاحة أمام المستثمرين في حال تجاوزت نسبة مشاركتهم في رأس مال المشروع 49 %.

أما في دولة قطر فقد نظم قانون الاستثمار وتعديلاته الأمرين معاً، النص على مجالات معينة مسموح بها للاستثمار غير القطري، والذي قد يصل 100 %، وقد نص أيضاً على مجالات معينة يحظر ممارستها على المستثمر غير القطري.

3. الحوافز والإعفاءات:

تؤكد بيانات المسوحات الإحصائية محدودية الدور الذي تلعبه الحوافز المالية المقدمة للمستثمرين في قراراتهم الاستثمارية، مقارنة بالعوامل الأخرى. ففي مسح شمل 247 مستثمراً أجنبياً من الولايات المتحدة، سجل منهم 10 % فقط الحوافز المالية كشرط للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي المقابل، كانت إمكانية تغيير العملة (57 %)، وعدم الاستقرار السياسي (39 %)، ومحدودية السوق أو مصدر الإمداد (26 %)، عوامل أكثر أهمية في التحديد (السلبى) لقرارات الاستثمار. لكن الدراسة أكدت أنه عندما تكون المحددات الأساسية مثل حجم السوق ونموه، والتعريف الجمركية، والنظم السياسية والقانونية، متشابهة بين المواقع البديلة للاستثمار، تصبح الحوافز المالية ذات أثر أكبر، إضافة إلى أهمية هذه الحوافز في توجيه الاستثمارات إلى مناطق محددة داخل الدولة.

وتركزت الحوافز والإعفاءات في بعض دول المجلس بمعاملة الاستثمارات الأجنبية معاملة مثيلاتها الوطنية، والإعفاء من ضريبة الدخل لفترات محددة، والإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات من الآلات والمعدات اللازمة للمشروع والمواد الأولية اللازمة للإنتاج، والتي لا تتوفر في الأسواق المحلية.

4. جهات التعامل مع المستثمر

اهتمت الدول بإنشاء كيانات، أو تحديد جهات للقيام بمهمة التعامل مع المستثمر، فقد أسست المملكة العربية السعودية "الهيئة العامة للاستثمار"، وأسست دولة الكويت "هيئة تشجيع الاستثمار المباشر"، كما أسست سلطنة عُمان "الجنة استثمار رأس المال الأجنبي"، وأوكلت دولة قطر هذه المهمة لوزير الاقتصاد والتجارة.

وقد أوكلت لهذه الجهات مهمة التعامل مع المستثمر في كل ما من شأنه إنجاز أعماله من حيث استقبال طلبات الترخيص والنظر فيها، ووضع الاقتراحات بشأنها، أو اتخاذ القرار بالموافقة أو الرفض، وتقوم جميع هذه الجهات بمهام مختلفة ومتفاوتة من دولة خليجية إلى أخرى.

5. المدة الزمنية لإصدار التراخيص:

تميزت تشريعات الاستثمار في الدول الخليجية بالنص على سرعة البت بطلبات الترخيص، حيث تتراوح بين أسبوعين (سلطنة عُمان)، و30 يوماً (دولة الكويت والمملكة العربية السعودية).

6. التزامات المستثمر:

أكدت قوانين الاستثمار في دول المجلس على ضرورة التزام المستثمر الأجنبي بتطبيق أحكام عامة تتعلق بالالتزام المشروع الاستثماري بالقوائم السلبية للأنشطة الاقتصادية غير المسموح للمستثمر الأجنبي بممارستها، وحق الجهات المختصة بمراجعة معايير البيئة والصحة والسلامة أثناء مراحل الإنشاء والتشغيل، واستخدام العمالة الأجنبية وفقاً للقوانين المعمول بها في البلاد، والمحافظة على النظام والآداب العامة، وعدم تعريض الآخرين للأخطار.

كذلك التقيد بكل الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها، وبالاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها. بالإضافة إلى إلزام المنشآت باتباع نظام محاسبي وميزانية معتمدة من أحد مكاتب المحاسبة المرخص لها، وتقديم ما تطلبه الهيئات المختصة من إحصاءات وبيانات عنها. وقد تفاوت النص على تلك الشروط من دولة إلى أخرى.

7. حماية الاستثمار:

التزمت التشريعات كافة في دول المجلس بعدم جواز قيام السلطات العامة بالاستيلاء على المشروع الاستثماري أو تأميمه أو نزع ملكيته من حيث المبدأ. ووضعت شروطاً محددة للقيام بذلك، أهمها إن يتم الإجراء بقانون أو بحكم قضائي، وأن يكون الهدف منه المنفعة العامة، وبعد دفع تعويض عادل للمستثمر، علماً بأن بعض القوانين تضمنت نصوصاً تشرح عدالة التعويض مثل الكويت، والتي يتميز قانونها بتحديد قيمة التعويض، بأن يعادل القيمة الاقتصادية الحقيقية للمشروع المنزوعة ملكيته وقت نزع الملكية، وتقدر وفقاً للوضع الاقتصادي السابق على أي تهديد بنزع الملكية، ويتم دفع التعويض المستحق فور اتخاذ القرار المشار إليه.

يوافقها في ذلك قانون الاستثمار القطري ويفوق عليها، حيث قرر دفع التعويض المستحق للمستثمر دون تأخير، مع ميزة تمتع قيمة هذا التعويض بحرية التحويل، بالإضافة إلى احتساب فوائد على قيمة هذا التعويض وحتى تاريخ السداد، وبحسب تبعاً لسعر الفائدة السائدة في الدولة. مع وجود العديد من مكاتب التحكيم الخاصة بحل النزاعات.

8. التملك العقاري:

تراوح حق التملك العقاري الممنوح للمستثمر الأجنبي ما بين ما قرره بعض الدول من منح الحق بالانتفاع بالعقار أو التخصيص للأراضي والعقارات، كما في (سلطنة عمان، دولة الكويت، دولة قطر)، وبين ما قرره دول أخرى من إقرار الحق بتملك العقار بحدود الحاجة لمزاولة النشاط، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، علماً بأن بعض دول الخليج -ومنها قطر- اتجهت خلال السنوات الماضية باستحداث قوانين تسمح للأجانب بتملك العقار وفق ضوابط معينة، وذلك للمساهمة في تسهيل تسويق المشاريع العقارية، كما أجازت لبعض الشركات الأجنبية وفق ترتيبات معينة امتلاك الأموال الثابتة لمشروعاتها داخل الدولة، وذلك في مجالات معينة تخص الطاقة والغاز.

9. تحويل رأس المال والأرباح:

نصت جميع قوانين الاستثمار في دول المجلس على حق المستثمر بإعادة تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى، وحق العاملين بتحويل مدخراتهم إلى الخارج.

10. قانون استرشادي لتشجيع الاستثمار:

قدمت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون مشروعاً لقانون استرشادي لتشجيع الاستثمار الأجنبي في دول المجلس، والذي اعتمد من المجلس الوزاري في عام 1998، وقد عدلت بعض بنود هذا القانون في 2002. احتوى مشروع القانون على العديد من البنود الرئيسية التي تناولت قضية الاستثمار الأجنبي وضماناته وحوافزه، وغيرها من الجوانب المهمة التي وردت في القوانين الوطنية للدول الأعضاء.

رابعاً: مزايا الاستثمار الأجنبي في الدول الخليجية

يعزى الإقبال المتزايد للمستثمرين الأجانب على الاستثمار في دول الخليج إلى العوائد المجزية التي يحققها المستثمرون، وعوامل الجذب التي تمتلكها تلك الدول والتي تتمثل بتوفر البنية التحتية المتطورة، مثل الطرق المعبدة وفق أحدث المواصفات، ووسائل النقل البري والبحري والجوي المتطورة، والموانئ ذات القدرات

العالية والمجهزة بأحدث التجهيزات، وتوفر الكهرباء والمياه بشكل كافٍ وبأسعار مقبولة، وانخفاض أسعار الطاقة، وتوفر الاتصالات وخدمات الحكومات الإلكترونية.

لقد احتلت دول المجلس مراتب متقدمة في قائمة الدول التي تحظى ببنية تحتية متطورة في تقرير التنافسية العالمية للعام 2015، والذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث تراوحت بين المرتبة الثالثة للإمارات والمرتبة 33 لسلطنة عمان، كذلك تتمتع دول المجلس بميزة توفر الأيدي العاملة من مختلف الجنسيات والتخصصات ومستويات المهارة الإدارية والفنية. وتشير التقديرات الأولية إلى أن دول المجلس تستضيف حوالي 25 مليون عامل وافد من أكثر من 200 جنسية، يعملون في المهن كافة.

وباعتبار أن الرسوم والضرائب من العوامل المهمة التي تحدد القرار الاستثماري، فقد قامت دول المجلس بإنشاء اتحاد جمركي فيما بينها، يهدف إلى تنشيط حركة التجارة البينية من خلال إزالة العوائق التجارية كافة أمام انسياب حركة انتقال السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج بين الدول الأعضاء في المجلس، حيث تم إعفاء السلع كافة ذات المصدر الخليجي من الرسوم الجمركية (صفر %) على أن تحتوي على 40 % على الأقل مكون محلي أو قيمة مضافة محلية، و51 % على الأقل استثمارات محلية. أما السلع ذات المصدر الخليجي والتي لا تستوفي تلك الشروط فهي تعامل معاملة السلع الأخرى، أي 5 % رسوم جمركية.

كما قام الاتحاد بوضع تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي بحدود 5 % على معظم السلع، وصفر على السلع الأساسية والتي تتكون من 400 سلعة ضرورية. كما قامت دول المجلس بإلغاء الرسوم الجمركية التصاعدية، والتي كانت مفروضة على السلع المستوردة لحماية الصناعات الوطنية، وتحولت نحو إعفاء السلع كافة الوسيطة والرأسمالية من مواد خام ومعدات وآلات مستوردة من الخارج لصالح الصناعات المحلية من الرسوم الجمركية.

كذلك تتمتع الصادرات ذات المنشأ الخليجي بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية في الدول العربية الأخرى ضمن ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تعد سوقاً استهلاكية واسعة بتعداد سكان يقدر بأكثر 300 مليون نسمة. وإعفاء كامل من الرسوم الجمركية مع الدول التي ترتبط مع دول المجلس باتفاقيات للتجارة الحرة، ناهيك عن انخفاض ضرائب الدخل والأرباح في بعض دول المجلس، والإعفاء الكامل منها في البعض الآخر.

ويعتبر تدني تكاليف الطاقة في دول المجلس مقارنة بغيرها من الدول، من العوامل المشجعة على لاستثمار.

وتتملك معظم دول المجلس مناطق حرة لإقامة الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية فيها، حيث تمتلك دول المجلس أكثر من 40 منطقة حرة تتميز بتقديم تسهيلات تتعلق بإدخال وإخراج البضائع والمواد الأولية، وارتفاع النسبة المسموح بها لتملك الأجانب إلى 100 %، وارتفاع السقف المسموح به لتشغيل الأيدي العاملة الوافدة، وتحكم تلك المناطق تشريعات تهدف بمجملها إلى تسريع الإجراءات وتوفير الوقت والجهد على المستثمرين. كذلك تتمتع دول المجلس بقوة شرائية عالية نتيجة لارتفاع معدل الفرد، مما يرفع الطلب الاستهلاكي للأفراد.

بالمقابل هناك العديد من الفوائد التي تجنيها دول المجلس نتيجة استضافتها للاستثمارات الأجنبية، لعل أهمها مساهمة تلك الاستثمارات في إحداث التنمية الاقتصادية، وقدرتها على تشغيل الأيدي العاملة الوطنية ورفع كفاءتها، ومساعدة الاقتصاديات الوطنية على مواكبة التطورات العالمية، وتعزيز التنوع الاقتصادي، والتحول التدريجي من الاقتصاد الاستهلاكي إلى الاقتصاد الإنتاجي، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، ورفع مستوى المنافسة مع السلع المستوردة، والاستحواذ على حصة من الأسواق المحلية، وسد جزء من الاحتياجات الاستهلاكية، وزيادة الصادرات الوطنية، وتخفيض الواردات والحد من العجز المزمّن في الميزان التجاري غير النفطي. كل ذلك يتطلب استثمارات نوعية ذات كفاءة عالية يوفرها المستثمر الأجنبي في أغلب الأحوال، والتي ترتبط أيضاً بميزة نقل التكنولوجيا وتوطينها.

وتتقاضى بعض دول المجلس ضرائب ورسومًا من المستثمرين، بالإضافة إلى تحقيق إيرادات كبيرة، نتيجة استخدام مرافق البنية التحتية من كهرباء ومياه ونقل واتصالات ومناطق حرة وموانئ تعود إيراداتها لموازنات الدول، فضلاً عن تشغيل أنشطة اقتصادية أخرى مثل العقارات والفنادق والتجارة الداخلية نتيجة التشابكات الاقتصادية معها.

ويعد هدف تشغيل القوى العاملة الوطنية على سلم أولويات دول المجلس، خاصة العمالة الماهرة والمتخصصة والتي تجد لها مجالاً أوسع في الاستثمارات ذات التكنولوجيا العالية، والتي تعتمد بشكل أكبر على المكون المعرفي في مدخلاتها.

خامساً: التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت، والقفزات النوعية التي حققتها دول المجلس في مجال تهيئة المناخ المناسب لنمو وازدهار الاستثمار، فإن هنالك بعض الإشكاليات التي ما زالت تحد من توسيع نطاق

الاستثمار ليشمل القطاعات كافة، وتوسيع نطاق الاستفادة منه بشكل أفضل في مجالات التوظيف ونقل التكنولوجيا. ومن أهم تلك الإشكاليات ما يلي:

1. غياب الإستراتيجيات الاستثمارية والصناعية في بعض دول المجلس وعلى المستوى الجماعي، حيث يتوجب على دول المجلس أن تضع إستراتيجيات موحدة، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة كل دولة من دول المجلس، وتتضمن التوجهات العامة لجذب الاستثمارات الأجنبية، والسياسات التي تتبعها دول المجلس لاستقطاب الاستثمار وحمايته، وكيفية تعظيم الاستفادة منه.
2. وجود شروط على نسب تملك الأجانب، وصعوبة الإجراءات المتعلقة ببيع وتأجير ورهن الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
3. تحد نسبة ملكية الأجانب في المشروع من قدرة الإدارات الأجنبية على اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية داخل الشركة، وإدخال أنماط جديدة من الإدارة والإنتاج والتسويق، وتحدد أيضاً القدرة على استقطاب التقنيات الجديدة، وتنويع الخبرات والتجارب الإدارية
4. على الرغم من أن المناطق الحرة تسمح بالتملك الأجنبي بنسبة 100 % من رأس المال، وتتمتع بتسهيلات في شروط استقطاب الأيدي العاملة، فإن تلك المناطق لم تتمكن من استقطاب الصناعات على نطاق واسع، وذلك بسبب إشكالية طبيعة المناطق الحرة، والتي تفرض رسوماً جمركية على منتجاتها حين دخولها البلد المضيف أو أي دولة أخرى. ومن هنا فإن تلك الاستثمارات لا تتمكن من الاستفادة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة العربية، وحتى شروط الاتحاد الجمركي الذي يربط دول المجلس، والتي تتطلب جميعها الالتزام بقواعد المنشأ الوطني، والتي لا تنطبق بطبيعة الحال على منتجات المناطق الحرة.
5. على الرغم من توسع دور القطاع الخاص في ممارسة الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس، فإن الحكومات ما زالت تمتلك مساهمات مهمة في العديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعية، مع محدودية قدرة القطاع الخاص على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
6. ما زالت هناك ضرورة لقيام الحكومات بمراجعة ممارساتها المباشرة في الأنشطة الاقتصادية ونسب ملكيتها في المشاريع الإنتاجية والخدمية. حيث أثبتت التجارب العالمية أن الشركات الإنتاجية التي يديرها القطاع العام هي أقل كفاءة وإنتاجية من تلك التي يديرها القطاع الخاص، وذلك بسبب تدني مستوى الرقابة ووجود ثغرات مالية وإدارية، واتباع نمط إداري يتسم بعدم السعي للتحقيق

الأرباح كمعيار أساسي لنجاح المشروع، بل تلعب العوامل الاجتماعية دوراً أكبر في تحديد مدى النجاح واستمرار الشركة بالعمل حتى لو كان ذلك على حساب الربحية والكفاءة.

سادساً: بناء شركات إستراتيجية صناعية

تعد الشركات الإستراتيجية مع شركات عالمية رائدة من أفضل الأساليب التي يمكن لدول المجلس اتباعها لنقل وتوطين التكنولوجيا، وخلق اقتصاد قائم على الصناعة والتصدير. خاصة وأن دول المجلس تمتلك القدرات التمويلية والبنية التحتية والتشريعية لعقد مثل هذا النوع من الشركات أكثر مما كانت تمتلكه الكثير من الدول الأخرى التي سبقتها في هذا المجال، مما يجعلها قادرة على استقطاب الاستثمارات النوعية في قطاع الصناعة، خاصة مع ارتفاع الطلب على السلع ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي العالي، والتي قد لا تكون متوفرة في دول المنطقة مثل الآلات والمعدات والأجهزة الإلكترونية ووسائل النقل ووسائل الاتصال والصناعات المعدنية.

وكما هو معروف فإن الشركات الإستراتيجية المستهدفة هي عبارة عن شركات صناعية نوعية تقوم بين مستثمرين محليين ومستثمرين أجانب، لإنتاج سلع ذات مواصفات عالية تتطلب قدرات وإمكانيات تكنولوجية غير متوفرة في البلد المضيف، بحيث يقوم الشريك الأجنبي بتوفير الآلات والمعدات والتكنولوجيا، ويتولى عمليات التسويق والبحث العلمي والتطوير، وتقديم الاسم التجاري، بالمقابل يتولى الشريك المحلي تقديم جزء كبير من التمويل اللازم، والبنية التحتية واللوجستية للمشروع، مع المشاركة في الإدارة بنسبة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

1. أهمية ومبررات تعزيز الشركات الإستراتيجية

يقودنا التحليل السابق إلى نتيجة مفادها أن دول مجلس التعاون بحاجة إلى استثمارات نوعية تعتمد بشكل أكبر على المكون المعرفي والأساليب الإدارية الحديثة، وقادرة على توطين التكنولوجيا بشكل أفضل، وذات قدرات تصديرية عالية، وتشغل الأيدي العاملة الوطنية. وتعد الشركات الإستراتيجية مع شركات أجنبية مرموقة أسلوباً مناسباً للتعامل مع تلك القضايا والاستجابة لها. وتنبع أهمية ومبررات استقطاب استثمارات أجنبية عن طريق عقد الشركات الإستراتيجية في دول المجلس من عدة عوامل، أهمها:

- قدرة الشركات الإستراتيجية على استقطاب وتوطين التكنولوجيا بشكل أكبر من قدرة الأساليب الأخرى للاستثمار.

- القدرة على خلق أسماء تجارية عالمية لمنتجات الدولة المضيفة في عالم الصناعات المتطورة، كون المنتج سيحمل اسم هذه الدولة.
- المساهمة في التقليل من العجز المتفاقم في الميزان التجاري غير النفطي.
- إمكانية تشغيل الأيدي العاملة المواطنة في مهن نوعية.
- تعزيز اقتصاديات المعرفة والبحث العلمي والابتكار في الدولة المضيفة.

2. المقومات التي تملكها دول المجلس لعقد شراكات إستراتيجية

لا شك أن دول المجلس تمتلك المقومات التي تجعلها قادرة على استقطاب مثل تلك الشراكات والتعامل معها، ومن أهم تلك المقومات:

- إمكانية توفير الأيدي العاملة الوافدة والوطنية، حيث يوجد في دول المجلس حوالي 200 جنسية من مختلف أنحاء العالم ومن مختلف الاختصاصات.
- الموقع الجغرافي المتوسط لدول المجلس، الذي يساعد في تقريب الشركة الأم من سوق كبيرة تضم العالم العربي وجزءاً كبيراً من إفريقيا، والدول المرتبطة مع دول المجلس باتفاقيات تجارة حرة.
- انخفاض تكلفة الطاقة مقارنة بدول المنطقة وكثير من دول العالم، وتوفر المواد الخام، خاصة في الصناعات البتروكيمياوية.
- توفر الفوائد المالية في النظام المصرفي لدول المجلس.
- توفر المرونة في التشريعات والقابلية للتطوير.

3. متطلبات إضافية لتعزيز الشراكات الإستراتيجية

بالإضافة إلى ما تتمتع به دول المجلس من بيئة ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، فلا بد من توفير متطلبات أخرى لجذب هذا النوع من الاستثمارات، وتعظيم الاستفادة منها بشكل أكبر. وتتمثل تلك المتطلبات بما يلي:

- تحديد القطاعات والأنشطة التي ستفتح أمام الشراكات الإستراتيجية.
- تقديم تسهيلات استثنائية للشراكات الإستراتيجية من حيث الشروط التمويلية، والتملك العقاري، وأنظمة الإقامة والعمل.

- مراجعة تشريعات حماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، بحيث يتم التعامل مع الشراكات الإستراتيجية معاملة خاصة.
- منح اتفاقيات الامتيازات للشراكات الإستراتيجية.
- إلزام الشركات بنسب تشغيل للمواطنين مقابل الميزات الممنوحة لها.
- التركيز على استقطاب الصناعات الضخمة والصناعات ذات التكنولوجيا العالية، والتي تؤدي إلى تعميق اقتصاديات المعرفة.

4. تجارب عالمية ناجحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي وفق مبدأ الشراكات الإستراتيجية:

أ. التجربة الصينية:

تمتلك جمهورية الصين تجربة ناجحة ومتميزة في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة لعبت دوراً بارزاً في مجال التنمية الاقتصادية، فبعد أن كان اقتصادها ضعيفاً، استطاعت أن تحقق نقلة نوعية في مسارها الاقتصادي والدخول في مرحلة جديدة، تمثلت بتبني سياسات للإصلاح الاقتصادي والعولمة، من خلال إقامة المناطق الاقتصادية المفتوحة للتصدير، والتي كانت منافذ لنقل وتحديث التكنولوجيا والعلم والإدارة الحديثة، ومناطق التجارة الحرة باعتبارها منافذ لتجارها الدولية والتخزين والتصنيع، واستقطاب الشركات الأجنبية التي لعبت دوراً حاسماً في نهضة القطاع الصناعي في الصين، وكذلك سعت الصين لتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، حيث مثلت القروض التي تحصل عليها من هذه المؤسسات وسيلة أخرى لتكوين رؤوس الأموال، بالإضافة لإصدار السندات في الدول الأجنبية. كذلك قامت باعتماد سياسات وإجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، منها:

- توفير العون الأجنبي في تعزيز الاعتماد على النفس.
- تطبيق مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة وضمان الحقوق والمصالح للطرفين.
- الاهتمام بالدور الفعال للاستثمار، وبما يضمن سداد الديون وجني الأرباح.
- إلزامية استخدام التكنولوجيا المتطورة وممارسة الإدارة الحديثة من قبل المشروع المشترك.
- أن يكون الإنتاج كماً ونوعاً، وتأهيل الفنيين والإداريين، وتوسيع الصادرات وزيادة إيرادات العملات الأجنبية الصعبة.
- فرض شروط تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر ومعاملته بأفضلية في الرسوم والضرائب.
- منح إعفاءات جمركية للمدخلات المستوردة التي تستخدم في الصادرات.

- معاملة المشاريع ذات الإنتاج التصديري بأفضلية إضافية.
- توفير الأسواق المحلية لمنتجات الشركات ذات الاستثمارات الأجنبية.
- اعتماد سياسات أكثر مرونة في التشغيل والأجور والأسعار للمشاريع المشتركة.

أدى اعتماد الصين لتلك السياسات والإجراءات إلى مضاعفة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة تلو الأخرى، وبالتالي اعتبار الصين من أكبر الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مما ساهم في تنميتها الاقتصادية. فمنذ دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين ازدادت أعداد فروع ومصانع الشركات متعددة الجنسية فيها، وتعزز القطاع الصناعي فظهرت صناعات جديدة لم تكن موجودة، كما انتشرت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نتيجة تنفيذ سياسات الإصلاح، ومنها:

- منح الصلاحيات للمؤسسات الصناعية لإدارة العمل بفصل الملكية عن السلطة الإدارية، كونها كانت تحت سلطة الحكومة.
- التركيز على التخصص في الصناعة، والبحث العلمي، وتحسين المحاسبة الاقتصادية فيها.
- تقديم الحوافز بمنح القروض وإصلاح الأجور لتنشيط المؤسسات الصناعية.
- القيام بالتوزيع الجغرافي للصناعة بعد أن كانت مقتصرة على المناطق الساحلية الشرقية.
- اعتماد المشاركة بالأسهم لإدارة الشركات الكبرى المملوكة للدولة، كسواء الأسهم من قبل العاملين فيها ليكون لديهم شعور أقوى بالمسؤولية.

كما أبدت الصين اهتماماً بالتكنولوجيا والبحث العلمي، وتبنت خطأً وسياسات تكنولوجية جديدة، حيث شملت الاستيراد والاستثمار للعلوم والتكنولوجيا مما يساهم في تشكيل التركيبات الإنتاجية، حيث دعت الخطة إلى البدء بإنماء النباتات وتربية المواشي، وتصنيع المواد الخام، ثم الانتقال التدريجي لتطوير الصناعات الخفيفة والثقيلة.

إن التطوير والتحديث في القطاعات الأساسية للاقتصاد الصيني أدى لتطوير التجارة الخارجية، فأصبحت الصين تحتل المراكز الأولى في العالم بعد أن كانت تحتل المركز (32) في عام 1978م. وبالرغم من المشكلات التي تزامنت ظهورها مع وجود الاستثمار الأجنبي المباشر، كارتفاع معدلات التضخم التي كانت متدنية فيما قبل، وتقليص عدد العمالة وزيادة حجم البطالة في قطاعات مختلفة بسبب إدخال التكنولوجيا فيها،

فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور جوهري في تحقيق التنمية الاقتصادية للصين، وجعلها من أكبر اقتصادات العالم.

ب. التجربة الأيرلندية

تعتبر التجربة الأيرلندية من التجارب المتميزة عالمياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي فترة زمنية قصيرة أصبحت أيرلندا من أغنى بلاد منطقة اليورو بعد لوكسمبورج، حيث بلغ الناتج المحلي للفرد 47.8 ألف دولار أميركي حسب إحصاءات البنك الدولي لعام 2014، وهي بذلك تمتلك إجمالياً للناتج المحلي للفرد يفوق مثيلاتها في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، ويعد ذلك من المعجزات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الأيرلندية في أقل من جيل، وذلك بانتهاجها وتبنيها سياسة العولمة الاقتصادية.

لقد برز النمو والتحول في الاقتصاد الأيرلندي منذ ستينيات القرن الماضي، مما أسفر عنه النجاح الذي نشهده اليوم، فتنبني الحكومة الأيرلندية لسياسة التعليم الثانوي المجاني دفع كثيراً من أبناء الطبقة العاملة للحصول على فرص في التعليم العالي والتقني، كما أن انضمام أيرلندا لمجموعة اليورو في فترة السبعينيات جعلها إحدى أهم الدول التي تتميز بأيدي عاملة متعلمة ومدربة. وقد استثمرت الحكومة الأيرلندية انضمامها لدول الاتحاد الأوروبي بالحصول على المعونات الاقتصادية، وقامت ببناء بنية تحتية قوية وسوق اقتصادية كبيرة لبيع منتجاتها.

وتكون أيرلندا بهذا قد حققت المعجزة والتطور الاستثنائي الذي أتى نتاج جهود الحكومة والاتحادات النقابية وجمعيات المجتمع المدني، والتي تبلورت في برنامج التقشف المالي وخفض ضرائب الشركات، مما ساعد على اعتدال الأسعار وارتفاع الأجور، وأدت إلى إيجاد عوامل جذب مهمة للاستثمار الأجنبي، ولعل قيام الحكومة بالإصلاحات في مجال التعليم وجعل التعليم في الكليات مجاناً في العام 1996 كان له أكبر الأثر في الوصول إلى هذه النهضة الاقتصادية على المستوى البعيد.

لقد حصلت أيرلندا على استثمار أجنبي مباشر من أميركا يفوق استثمار أميركا في الصين من خلال العديد من الاستثمارات في مجالات المعدات الطبية والمواد الصيدلانية وشركات تصميم البرامج الإلكترونية، مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الضريبة الحكومية عموماً. وبحسب دراسة لغرفة التجارة الأميركية فقد تلقت أيرلندا 277 مليار دولار من الاستثمارات المباشرة من أميركا منذ العام 1990، ومنها قرار شركة "أبل" في عام 2015 استثمار 850 مليون يورو لإقامة مركز بيانات في أيرلندا. فيما تصل إيرادات الشركات الأميركية في أيرلندا إلى 80 مليار دولار سنوياً.

إذن فالتجربة الأيرلندية الناجحة تكونت من: تعليم ثانوي وجامعي مجاني، وضرائب شركات قليلة نسبياً، وأكثر شفافية، والسماح وفتح السوق للاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية. هذه السياسة الاقتصادية الناجحة هي التي جعلت أيرلندا من الدول المستقطبة لرأس المال الأجنبي المباشر.

5. تجربة شراكة إستراتيجية ناجحة

تعد شركة "صدارة" للكيميائيات مثلاً ناجحاً لاستقطاب الاستثمارات الصناعية في منطقة الخليج، وذلك من خلال قيام شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) وشركة (داو كميكل كومباني) بالاتفاق على إقامة أكبر مجمع صناعي على مستوى العالم في مدينة الجبيل الصناعية الثانية في المملكة العربية السعودية، وباستثمار يبلغ حوالي 20 مليار دولار أميركي وبحصص متساوية بين الشركتين، بعد طرح جزء من الأسهم للاكتتاب العام مستقبلاً، وإلى جانب إسهامات الشريكين في رأس مال المشروع ستوفر وكالات الائتمان للتصدير والمؤسسات المالية قروضاً تمويلية للمشروع.

ويتوقع أن تحقق شركة "صدارة" في غضون عدة سنوات من بدء التشغيل عائداً سنوياً يزيد عن 10 مليارات دولار، محسوبة بأسعار النفط العالية، التي كانت سائدة وقت وضع الجدوى الاقتصادية للمشروع في العام 2011، كما يتوقع أن يوفر المشروع الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة من خلال الاستثمارات في المجمع نفسه، والمصانع التي ستقام في مجمعات الصناعات التحويلية المرتبطة به. ويتكون المجمع من 26 وحدة تصنيعية ذات مستوى عالمي، ويتسم المشروع بالميزات التالية:

- سيكون له السبق بمنطقة الشرق الأوسط في استخدام السوائل النفطية مثل (النافثا) كمادة خام. وسيكون بمقدور "صدارة"، من خلال استخدامها لأحدث تقنيات، تكسير السوائل النفطية المستعملة كمادة خام.
- المساهمة في دعم العديد من الصناعات التي تعتمد على استيراد احتياجاتها من المادة الخام من الخارج.
- سينتج المشروع المواد الأمينية و(الايثر غلايكول) التي تستخدم في صناعة الطلاء والمنظفات ومركبات (البولي يوريثين) المستخدمة في صناعة المفروشات ومواد البناء، وعدد آخر من المنتجات الكيميائية والتي يتم تصنيعها لأول مرة في المملكة العربية السعودية.
- من المتوقع أن ينتج المشروع منتجات ذات مواصفات عالية موجهة للأسواق المحلية والنامية في آسيا، والشرق الأوسط وإفريقيا. حيث سيقوم بإنتاج حوالي 3.2 مليون طن سنوياً من المواد البتروكيمياوية.

- من المنتظر أن يسهم مجمع "بلاسكيم" المجاور لمشروع مجمع صدارة للكيميائيات، الذي يُعتبر ثمرة للتعاون الفريد بين "صدارة" و"الهيئة الملكية للجبيل وينبع"، في جذب العديد من الاستثمارات في الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة. وهذا بدوره يدعم خلق العديد من الفرص الاستثمارية والإبداعية غير المسبوقة، وتحقيق النمو الاقتصادي، فضلاً عن آلاف الفرص الوظيفية.

"وصنفت الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية شركة "صدارة" للكيميائيات كمشروع "إستراتيجي". ويضع هذا التصنيف شركة "صدارة" في أعلى الفئات التي تمنحها الهيئة العامة للاستثمار. وقد جاء هذا التصنيف تقديراً من الهيئة العامة للاستثمار لالتزام الشركة بترسيخ القيمة المضافة في استثماراتها في قطاعي البتروكيماويات والكيميائيات في المملكة العربية السعودية، وتوفير فرص عمل للمواطنين، وتطبيقها أفضل الممارسات، وتطوير قطاع الصناعات التحويلية.

وقد تضمنت معايير التقييم التي ارتكزت عليها الهيئة العامة للاستثمار في تصنيفها لـ "صدارة" في دور الشركة ومساهمتها في نقل وتوطين المعرفة والتقنية، والمساهمة في تنويع مصادر الدخل في المملكة، وزيادة الصادرات وتقليل الواردات، وتطوير الموارد البشرية الوطنية، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية، إضافةً إلى تشجيع التنمية المتوازنة لمختلف مناطق المملكة. وسيتولى مشروع (صدارة) تسويق المنتجات داخل نطاق منطقة تضم ثماني دول، فيما ستقوم شركة "داو" بتسويق المنتجات بالنيابة عن "صدارة" في جميع الدول خارج منطقة الشرق الأوسط.

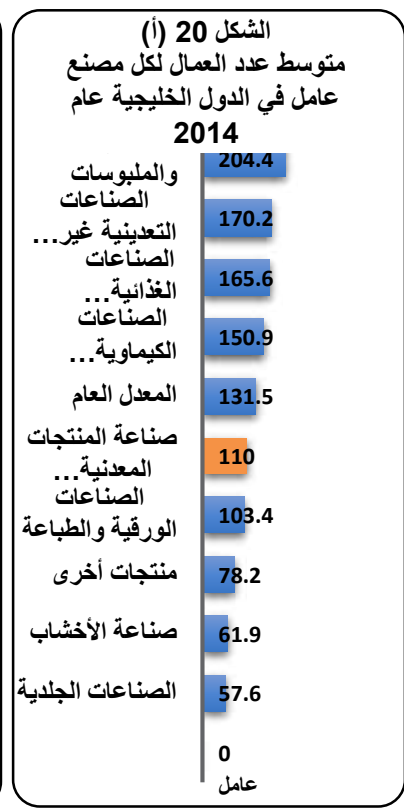
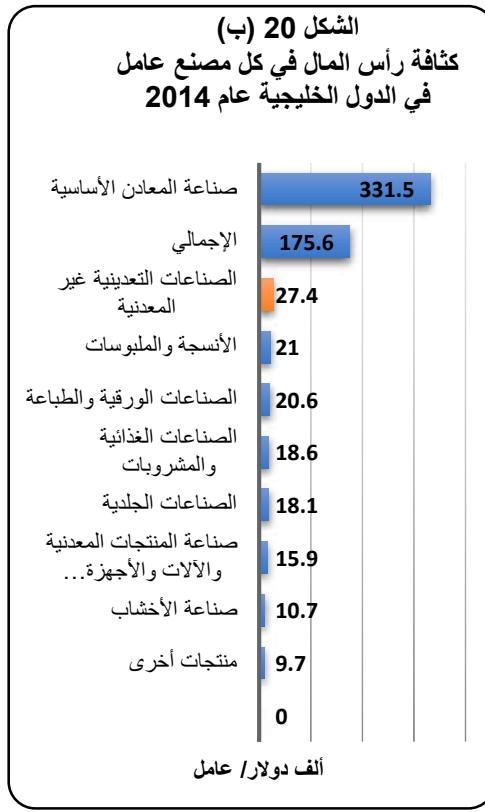
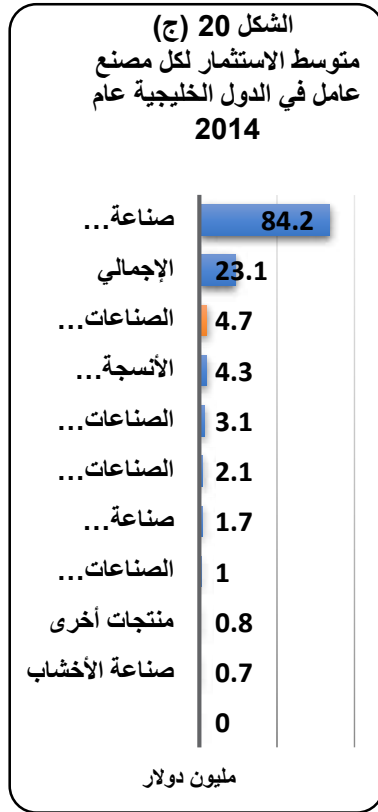
سابعاً: القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في دول المجلس

يهدف تحليل الاستثمارات الأجنبية الصناعية التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية لدول المجلس في المجال الصناعي، والتي تتلخص في رفع معدلات التشغيل النوعي، والتحول نحو الاقتصاد القائم على الصناعات كثيفة استخدام رأس المال، وتشجيع الصناعات التي تحتاج لرؤوس أموال قليلة نسبياً، فقد تبين أن معدل تشغيل القوى العاملة للمصانع ذات الاستثمار الأجنبي في دول المجلس، قد بلغ حوالي 131 عاملاً في كل مصنع، وكانت مصانع المعادن الأعلى تشغيلاً بين الصناعات كافة، وتزيد عن المعدل العام للتشغيل، حيث تبين أن المصنع الواحد كان قادراً على تشغيل حوالي 254 عاملاً، تلاه في ذلك مصانع المنسوجات وبقدرة تشغيلية بلغ معدلها حوالي 204 عمال للمصنع الواحد، ثم الصناعات التعدينية والغذائية والكيميائية على التوالي وبمعدلات أقل. وحققت باقي الصناعات معدلات تشغيل أقل

من المعدل العام، حيث بلغت أدناها في الصناعات الجلدية، والتي بلغ معدل التشغيل فيها حوالي 57 عاملاً للمصنع الواحد.

وبشأن كثافة رأس المال، فقد تبين أن الصناعات الكيماوية كانت من أكثر القطاعات التي تعتمد على عنصر رأسمال أكثر من اعتمادها على العنصر البشري في العمل، حيث بلغت كثافة رأس المال فيها حوالي 587 ألف دولار مقابل العامل الواحد، أي أن هذا المبلغ من رأس المال يشغل عاملاً واحداً، كما بلغت كثافة رأسمال لصناعات المعادن الأساسية حوالي 331 ألف دولار للعامل الواحد، في حين سجلت باقي القطاعات كثافة رأسمال أقل من المعدل المتوسط والذي يبلغ حوالي 175 ألف دولار للعامل الواحد.

إلا أن الصناعات البتروكيماوية وصناعة المعادن الأساسية تتطلب رؤوس أموال كبيرة لإقامة المصنع، وذلك لما تحتاجه من تجهيزات كبيرة ومختبرات وأجهزة والآلات متعددة وتكنولوجيا متقدمة، مما يتطلب عقد شراكات إستراتيجية نوعية تؤمن تلك العناصر، فبينما يبلغ المعدل العام لإقامة مصنع واحد حوالي 23 مليون دولار في الصناعات الأخرى، فإن كلاً من هاتين الصناعتين بحاجة لأكثر من 84 مليون دولار لإقامة مصنع في كل منهما، فيما كانت بقية الصناعات بحاجة إلى مبالغ أقل وصلت بين 1 - 3 ملايين دولار لإقامة مصنع في بعض الصناعات، مثل الصناعات الغذائية والصناعات الورقية والجلدية والأخشاب، مما يجعلها ذات جاذبية للراغبين في الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.



وبشكل عام فإن الصناعات المطلوبة والتي يجب أن تركز عليها إستراتيجيات الاستثمار الأجنبي في دول المجلس يجب أن تخدم التوجهات الإستراتيجية لهذه الدول، والتي تتمثل بالصناعات كثيفة التكنولوجيا وذات المكون المعرفي الكبير، والقادرة على تكريس اقتصاديات المعرفة، والصناعات الغذائية التي تساهم في تزويد الأسواق المحلية بجزء من احتياجاتها الاستهلاكية، والصناعات الثقيلة والصناعات البتروكيماوية، وبما يوسع من نطاق المنتجات الكيماوية، والصناعات التصديرية.

ومع تزايد حجم التلوث الناجم عن عمليات التصنيع فقد اتجه العالم نحو اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقليل الانبعاثات الكربونية والمخلفات الصناعية، وكذلك التوجه نحو إنتاج سلع استهلاكية صديقة للبيئة. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على هذا النوع من السلع، مقابل تراجع الطلب على المنتجات ذات الآثار البيئية السيئة، مما يعني ضرورة التركيز على الاستثمارات التي تحقق الاستدامة واحترام البيئة من ثلاث زوايا،

الأولى في مجال حسن استغلال الموارد الطبيعية، والثانية في مجال رفع المعايير البيئية لعمليات الإنتاج والتوزيع، والثالثة تتعلق بتحسين مواصفات السلع الاستهلاكية نفسها.

وبناء على ذلك فإن القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الخليجية تتمثل في الصناعات البتروكيماوية، لأنها من الصناعات كثيفة رأس المال وعالية التكنولوجيا، إلا أنه يجب تركيز الاهتمام على الصناعات الأخرى مثل الصناعات الغذائية والورقية والمنسوجات، بسبب مساهمتها العالية في تشغيل الأيدي العاملة، والصناعات الجلدية والأخشاب بسبب انخفاض حجم رأسمال المطلوب لإقامة المصنع، مما يعني أن دول المجلس تمتلك أرضية خصبة للاستثمار في معظم قطاعاتها الاقتصادية.

ثامناً: النتائج والتوصيات

أ. النتائج الرئيسية:

نستنتج مما سبق ما يلي:

1. إن حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول الخليجية ما زال يشكل نسبة متواضعة من التدفقات الاستثمارية العالمية، إلا أنها تنمو بشكل متسارع وأكبر من نمو الاستثمارات العالمية المباشرة.
2. إن هنالك تركزاً جغرافياً وقطاعياً في الاستثمارات الأجنبية بدول المجلس، فضلاً عن محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي في بعض دول المجلس.
3. تسعى دول المجلس بشكل حثيث لتطوير تشريعاتها الاقتصادية بما يساهم في تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي مع عدم وجود إستراتيجيات واضحة ومعلنة للتوجهات الاستثمارية لدول المجلس.
4. ما زالت دول المجلس تواجه صعوبات وتحديات في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي.
5. تمتلك دول المجلس فرصاً واعدة في كثير من الأنشطة الاقتصادية.

ب. التوصيات

وفي سبيل تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات الوطنية لدول المجلس وبما يحقق أهدافها الإستراتيجية، فإن هنالك بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد للنهوض بهذا القطاع، تتمثل بما يلي:

1. توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاعات والأنشطة الاقتصادية وفق خرائط استثمارية مدروسة.
2. إدخال سياسات استقطاب الاستثمار الأجنبي في الخطط والإستراتيجيات الكلية والقطاعية لدول المجلس.

3. تضمين هدف تشغيل القوى العاملة الوطنية وتصحيح الخلل في سوق العمل ضمن إستراتيجيات استقطاب الاستثمار الأجنبي.
4. استخدام الاستثمار الأجنبي كوسيلة للانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة.
5. اتباع سياسات الاستثمار الأجنبي التي تؤدي إلى إحلال الواردات ضمن شركات إستراتيجية في الصناعات التي ترتفع فيها معدلات الاستيراد، مثل صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وأجهزة الاتصال، ووسائل النقل وقطع غيارها.
6. التركيز على استقطاب الاستثمارات في مجالات الطاقة البديلة والمتجددة والنظيفة، والصناعات المتوسطة والثقيلة، وتنويع الصناعات البتروكيمياوية.
7. إقامة الشراكات العالمية في قطاعات الصناعة التي تعتمد على المواد الخام المحلية.
8. التشجيع على أفضلية مشاركة رأس المال الوطني مع الأجنبي.
9. تقليص الفروقات المتعلقة بمنح الحوافز بين المستثمر الوطني والأجنبي.
10. إلزام الشركات الأجنبية بجلب وتوطين التكنولوجيا وضمان تدريب القوى العاملة الوطنية عليها.
11. وضع ضوابط تحول دون سيطرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم القطاعات الإستراتيجية في الدولة، كالنفط، والغاز، والطاقة النووية.
12. منح الشركات الأجنبية التي تقوم على أساس الشراكات الإستراتيجية تسهيلات وميزات إضافية.
13. تشجيع الشركات الأجنبية على زيادة مساهمتها في المسؤولية المجتمعية.
14. الاستمرار بتسهيل الإجراءات على المستثمرين وإنشاء ما يسمى بخدمات بالنافذة الواحدة.
15. إدخال البعد البيئي كأحد العوامل الأساسية المحددة للتعامل مع الاستثمارات ضمن إستراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي.

المراجع ومصادر البيانات والمعلومات:

1. قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.
2. قاعدة بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
3. تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2015 الصادر عن «الأونكتاد».
4. المسح السنوي للأعمال (DJEI) على الأثر الاقتصادي الصادر عام 2015.
5. التقرير الاقتصادي ربع السنوي الذي صدر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز "ICAEW" تحت عنوان (رؤى اقتصادية: الشرق الأوسط - الربع الثاني 2014) وأعدّه "مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال".
6. المركز الوطني للإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة. (الموقع على الشبكة).
7. موقع شركة صدارة للكيميائيات، موقع الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، الموقع على الشبكة.

15 مؤتمر الصناعيين
" الاستثمار الأجنبي المباشر
وأثره في الصناعات الخليجية "
دولة الكويت : 25 - 26 نوفمبر 2015

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

**العرض التقديمي لورقة عمل :
واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

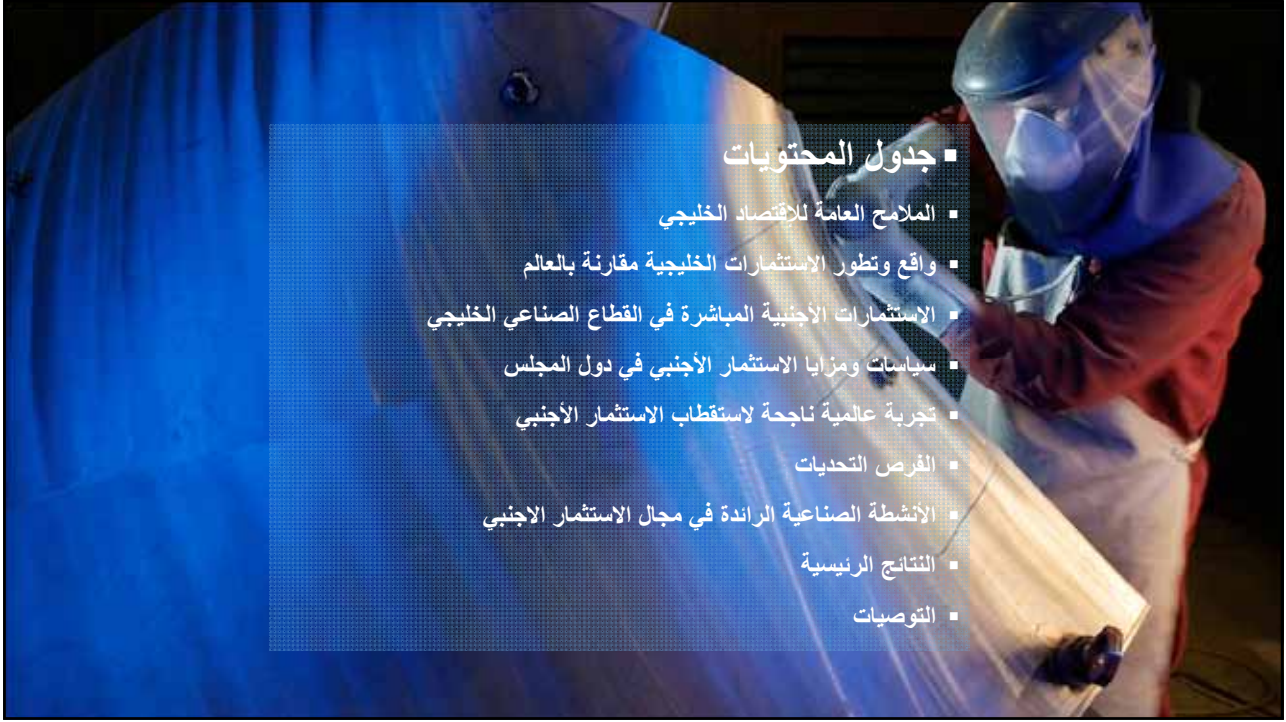
Gulf Organization for Industrial Consulting **G O I C** منظمة الخليج للاستشارات الصناعية



ورقة عمل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر
في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

دولة الكويت : 25 - 26 نوفمبر 2015



جدول المحتويات

- الملامح العامة للاقتصاد الخليجي
- واقع وتطور الاستثمارات الخليجية مقارنة بالعالم
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي الخليجي
- سياسات ومزايا الاستثمار الأجنبي في دول المجلس
- تجربة عالمية ناجحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي
- الفرص والتحديات
- الأنشطة الصناعية الرائدة في مجال الاستثمار الاجنبي
- النتائج الرئيسية
- التوصيات

الملامح العامة للاقتصاد الخليجي

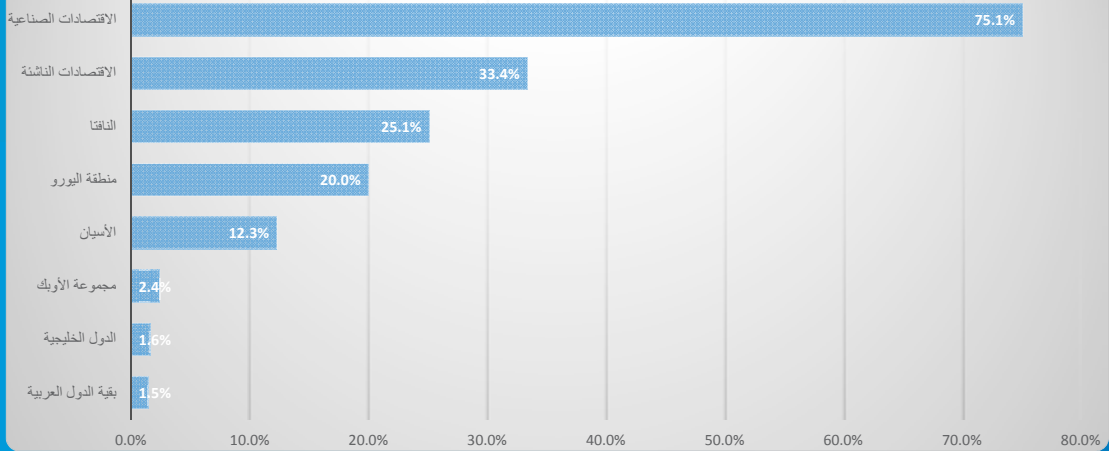
- يبلغ عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي الست حوالي 47 مليون نسمة حسب تقديرات العام 2014.
- بلغ حجم الناتج المحلي لدول المجلس حوالي 1.6 ترليون دولار.
- رغم جهود التنوع التي تبذلها دول المجلس إلا أن اقتصاداتها لا زالت تعتمد إلى حد كبير على الموارد النفطية والغاز، واللذين يشكلان حوالي 47% من ناتجه المحلي، فيما تشكل احتياطاته النفطية حوالي 38% من الاحتياطي العالمي.
- ما زالت الصادرات النفطية والغازية تشكلان حوالي 61% من إجمالي صادرات دول المجلس، فيما تشكل تجارتها الخارجية حوالي 99% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على الانفتاح الاقتصادي الكبير لدول المجلس على العالم الخارجي.



واقع وتطور الاستثمارات الخليجية مقارنة بالعالم

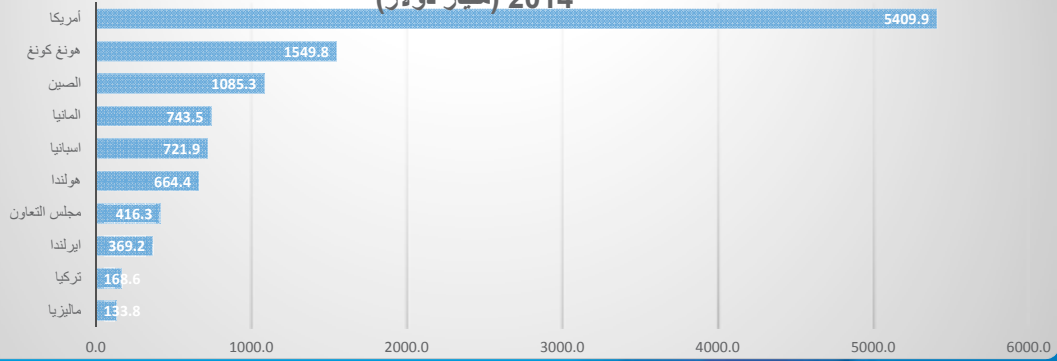
التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الخليجية مقارنة بالعالم

الاستثمارات الأجنبية التراكمية المباشرة لبعض التكتلات العالمية كنسبة من إجمالي الاستثمارات العالمية للعام 2014



التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الخليجية مقارنة بالعالم، (يتبع)...

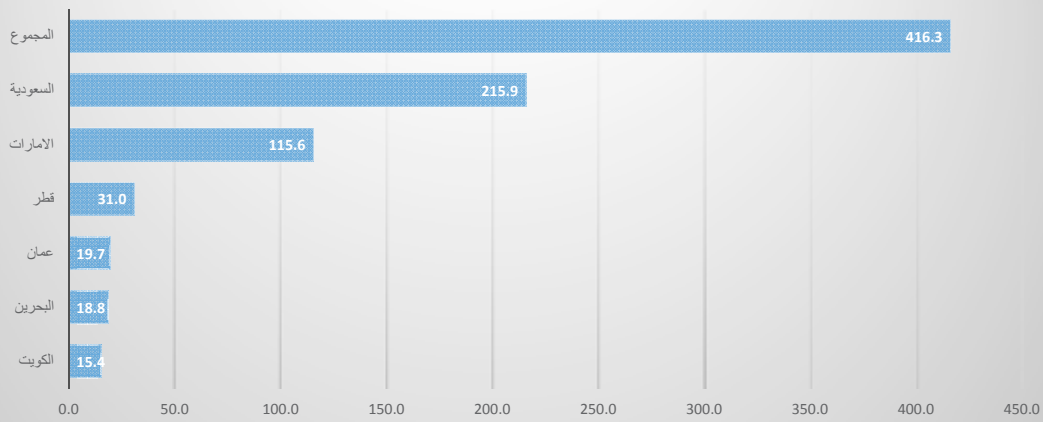
الاستثمارات الأجنبية التراكمية المباشرة في الدول الخليجية مقارنة مع بعض دول العالم للعام 2014 (مليار دولار)



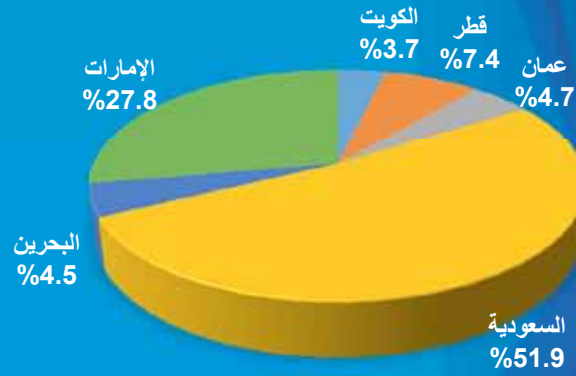
واقع وتطور الاستثمارات الخليجية مقارنة بالعالم

المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاكتفاء) للعام 2015

حجم الاستثمارات الأجنبية التراكمية في الدول الخليجية حتى العام 2014 (مليار دولار)

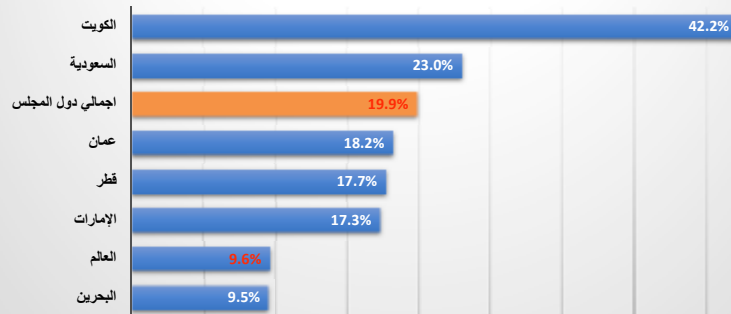


توزيع نسبة حجم الاستثمارات الاجنبية في الدول الخليجية حتى العام 2014



واقع وتطور الاستثمارات الخليجية مقارنة بالعالم، (يتبع)...

معدل نمو الاستثمار الاجنبي في دول المجلس مقارنة بدول العالم للفترة 2005 - 2014



أسباب النمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المجلس:

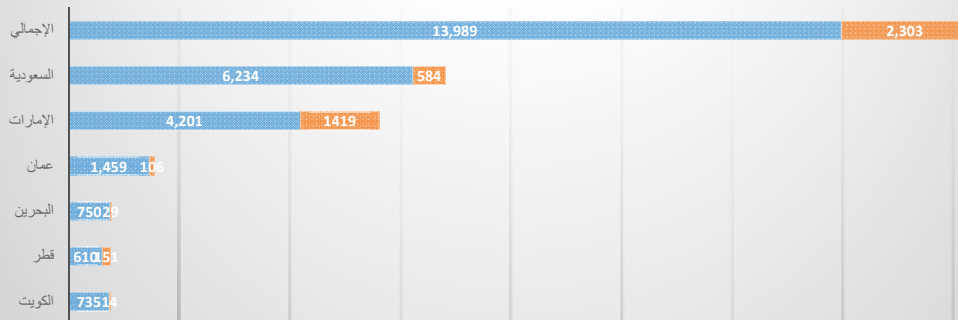
- يعزى النمو الكبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المجلس إلى الأسباب التالية:
- المناخ الاستثماري المناسب من بنية تحتية وتشريعات وسياسيات جاذبة للاستثمار الأجنبي.
- الفوائض المالية التي حققتها دول المجلس نتيجة لارتفاع أسعار النفط مما مكنها من توفير التمويل اللازم للاستثمار.
- تسارع وتيرة الانفتاح الاقتصادي، وتحرير الأسواق.
- رخص الأيدي العاملة، وانخفاض تكاليف الطاقة، مقارنة بارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول المتقدمة.
- تداعيات الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008، والتي أدت إلى زيادة التدفقات الاستثمارية لدول المجلس بحثاً عن بيئة مستقرة وملاذ آمن لرؤوس الأموال، ساعد في ذلك حزمة السياسات الاقتصادية التي تبنتها تلك الدول للحد من الآثار السلبية لتلك الأزمة.



الاستثمارات الأجنبية المباشرة
في القطاع الصناعي الخليجي

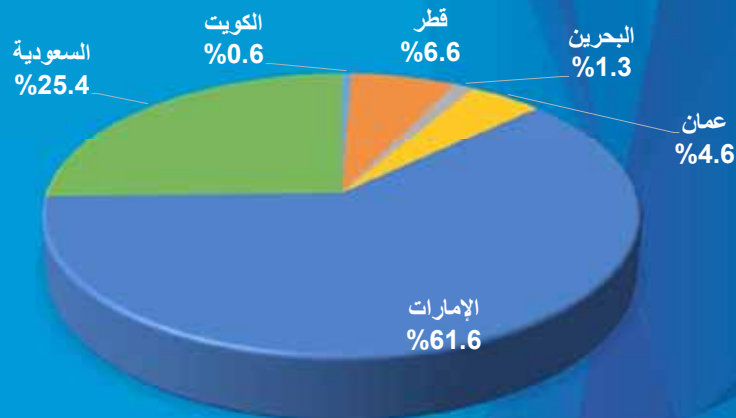
التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة الخليجي

التوزيع الجغرافي لعدد المصانع ذات الاستثمار الاجنبي في الدول الخليجية عام 2014



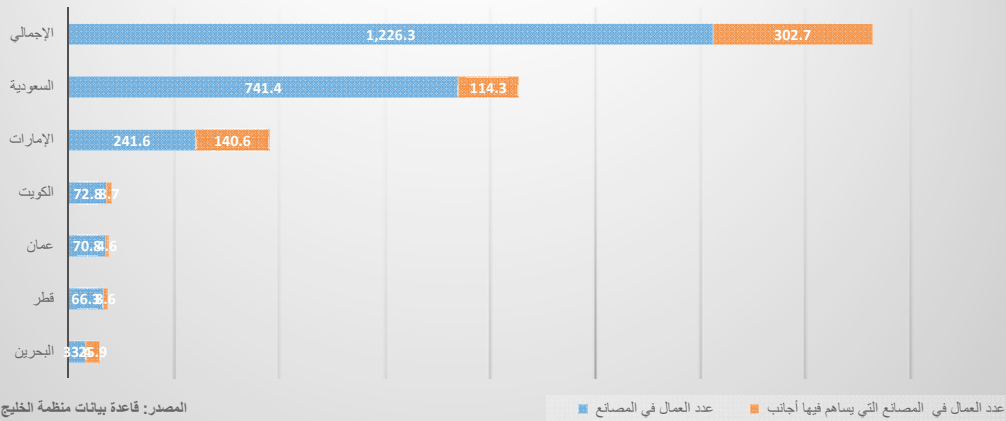
عدد المصانع التي يساهم في بنائها في دولة الخليج: 1419 مصانع، بيانات القطاع الصناعي: 13,989 مصانع، بيانات الاستثمار الاجنبي: 2,303 مصانع

توزيع أعداد المصانع ذات الاستثمار الاجنبي على دول المجلس عام 2014

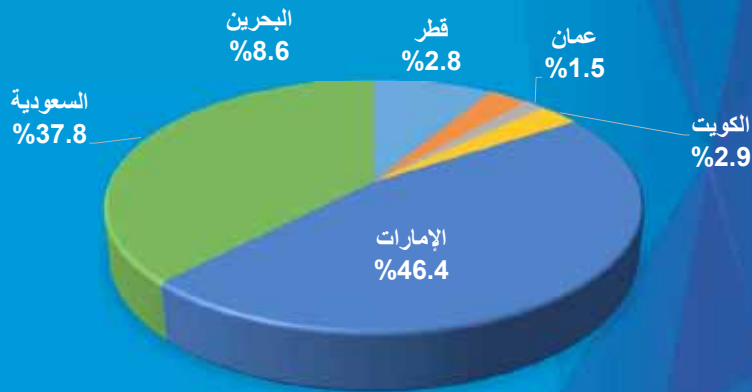


التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الصناعية المباشرة على دول المجلس

التوزيع الجغرافي لعدد العاملين في المصانع ذات المساهمة الأجنبية في الدول الخليجية في العام 2014

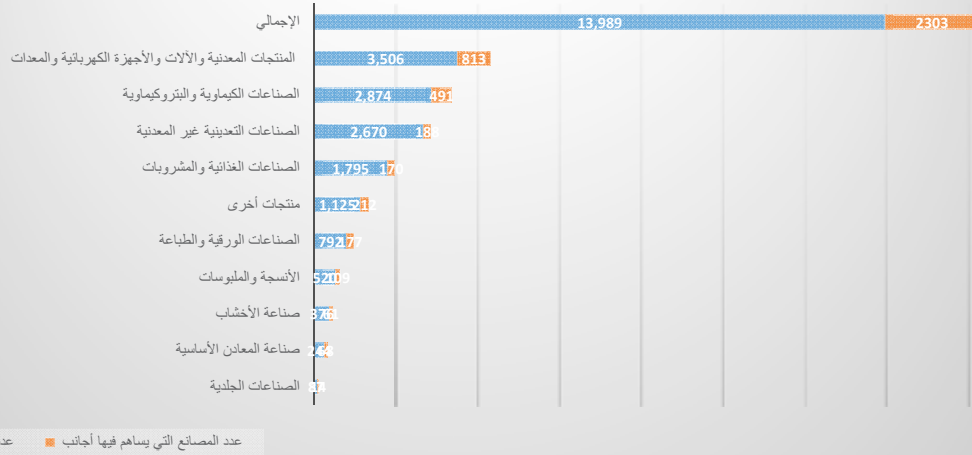


التوزيع الجغرافي للعاملين في المصانع العاملة ذات المساهمة الأجنبية في الدول الخليجية (%) - عام 2014



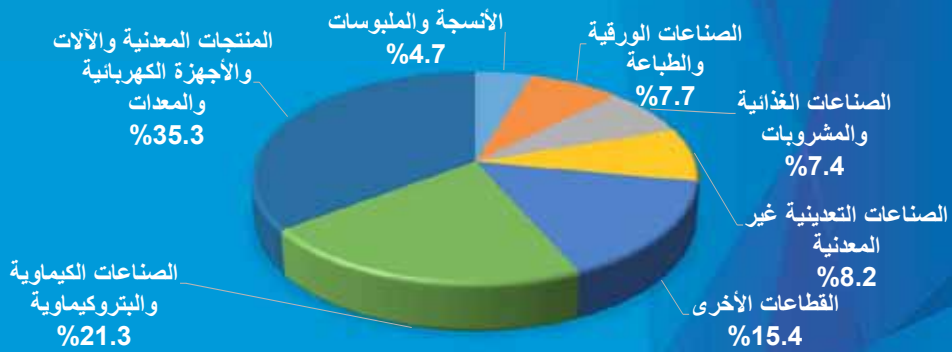
توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنشطة الصناعية

التوزيع القطاعي لعدد المصانع العاملة في القطاع الصناعي للدول الخليجية عام 2014



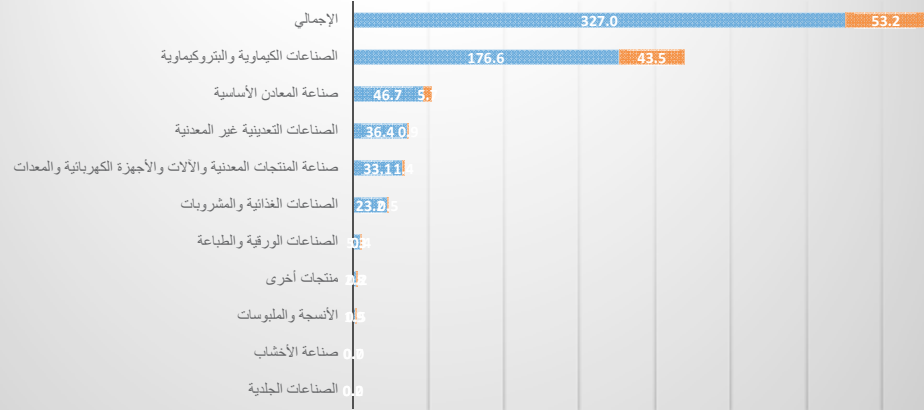
المصدر: قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

نسب المساهمة القطاعية لعدد المصانع العاملة في القطاع الصناعي للدول الخليجية عام 2014



توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنشطة الصناعية

التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي للدول الخليجية (مليون دولار)
عام 2014

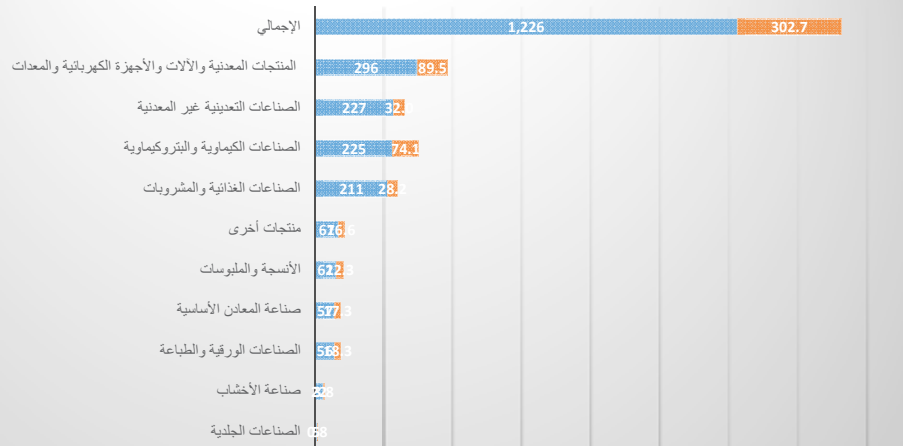


المصدر: قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

■ قيمة الاستثمار في المصانع الوطنية ■ قيمة الاستثمار الأجنبي التي يساهم فيها أجانب

توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنشطة الصناعية

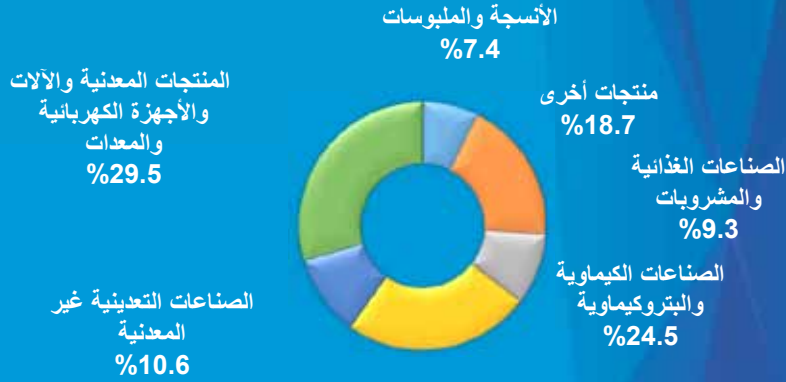
توزيع عدد العاملين في المصانع العاملة ذات المساهمة الأجنبية في الدول الخليجية للعام 2014



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

■ عدد العمال في المصانع الوطنية ■ عدد العمال في المصانع التي يساهم فيها أجانب

نسبة العاملين في المصانع ذات المساهمة الأجنبية في الدول الخليجية للعام 2014



سياسات وتشريعات ومزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس

المزايا

- وجود بنية تحتية متطورة.
- إزالة كافة العوائق التجارية أمام انسياب حركة انتقال السلع والخدمات.
- تعرفه جمركية موحدة لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بحدود 5%.
- تتمتع الصادرات ذات المنشأ الخليجي بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية في الدول العربية.
- رخص تكاليف الطاقة.
- امتلاك معظم دول المجلس مناطق حرة لإقامة الأنشطة الصناعية.

السياسات والتشريعات

- المشاركة الوطنية ونسب تملك الأجنبي.
- القطاعات المتاحة للاستثمار الأجنبي.
- الحوافز والإعفاءات.
- جهات التعامل مع المستثمر.
- المدة الزمنية لإصدار التراخيص.
- التزامات المستثمر.
- حماية الاستثمار.
- التملك العقاري.
- تحويل رأس المال والأرباح.
- قانون استرشادي لتشجيع الاستثمار.

تجربة عالمية ناجحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي

تجربة الصين

- اعتماد سياسات أكثر مرونة في التشغيل والأجور والأسعار للمشاريع المشتركة
- التركيز على التخصص في الصناعة، والبحث العلمي، وتحسين المحاسبة الاقتصادية فيها.
- تقديم الحوافز بمنح القروض وإصلاح الأجور لتنشيط المؤسسات الصناعية.
- القيام بالتوزيع الجغرافي للصناعة بعد أن كانت مقتصرة على مناطق دون غيرها.
- اعتماد المشاركة بالأسهم لإدارة الشركات الكبرى المملوكة للدولة، كسواء الأسهم من قبل العاملين فيها ليكون لديهم شعور أقوى بالمسؤولية
- توفير العون الأجنبي في تعزيز الاعتماد على النفس.
- تطبيق مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة وضمان الحقوق والمصالح للطرفين.
- إلزامية استخدام التكنولوجيا المتطورة وممارسة الإدارة الحديثة من قبل المشروع المشترك.
- أن يكون الإنتاج كماً ونوعاً، وتأهيل الفنيين والإداريين، وتوسيع الصادرات وزيادة إيرادات العملات الأجنبية الصعبة.
- فرض شروط تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر ومعاملته بأفضلية في الرسوم والضرائب.
- منح إعفاءات جمركية للمدخلات المستوردة التي تستخدم في الصادرات، ومعاملة المشاريع ذات الإنتاج التصديري بأفضلية إضافية.
- توفير الأسواق المحلية لمنتجات الشركات ذات الاستثمارات الأجنبية.

الفرص التحديات

التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي

- غياب الاستراتيجيات الاستثمارية في بعض دول المجلس.
- وجود شروط على نسب تملك الأجانب وصعوبة الإجراءات
- تحد نسبة ملكية الأجانب في المشروع من قدرة الإدارات الأجنبية.
- ضرورة توسيع دور القطاع الخاص

المقومات التي تمتلكها الدول الخليجية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وفق مبدأ الشراكات الاستراتيجية

- توفر الأيدي العاملة الوافدة والوطنية.
- الموقع الجغرافي المتوسط لدول المجلس .
- انخفاض تكلفة الطاقة، وتوفر المواد الخام .
- توفر الفوائض المالية في النظام المصرفي لدول المجلس.
- توفر المرونة في التشريعات والقابلية للتطوير .
- توفر المدن الصناعية المجهزة بالبنية التحتية.
- انضمام دول المجلس لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الأنشطة الصناعية الرائدة في مجال الاستثمار الاجنبي

- الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا أكثر من اعتمادها على العنصر البشري في الإنتاج. مثل الصناعات الكيماوية.
- الصناعات ذات معدلات الاستيراد العالية مثل صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونية وأجهزة الاتصال، ووسائط النقل وقطع غيارها.
- الصناعات المترتبة بقطاع الطاقة البديلة والمتجددة والنظيفة.
- صناعات المنتجات المتوسطة والثقيلة.
- الصناعة التي تعتمد على المواد الخام المحلية.
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- الصناعات ذات المكون المعرفي



النتائج الرئيسية

النتائج الرئيسية

- تسعى دول المجلس بشكل حثيث لتطوير تشريعاتها الاقتصادية بما يساهم في تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي.
- لا زالت الاستثمارات الخليجية تشكل نسبة متواضعة من التدفقات الاستثمارية العالمية، إلا أنها تنمو بشكل متسارع وأكبر من نمو الاستثمارات العالمية المباشرة.
- هنالك تركيز جغرافي وقطاعي في الاستثمارات الأجنبية في دول المجلس، فضلا عن محدودية حجم القطاع الصناعي في بعض دول المجلس.
- لا زلت دول المجلس تواجه بعض الصعوبات والتحديات في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي.
- غياب استراتيجيات واضحة ومعلنة لجذب الاستثمار الأجنبي في بعض دول المجلس.
- تمتلك دول المجلس فرص واعدة في كثير من الأنشطة الصناعية.

التوصيات

- توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاعات والأنشطة الاقتصادية وفق خرائط استثمارية مدروسة. تبين حجم ونوع الاستثمارات المطلوبة.
- إدخال سياسات استقطاب الاستثمار الأجنبي في الخطط والاستراتيجيات الكلية والقطاعية لدول المجلس.
- تضمين هدف تشغيل القوى العاملة الوطنية وتصحيح الخلل في سوق العمل ضمن استراتيجيات استقطاب الاستثمار الأجنبي.
- استخدام الاستثمار الأجنبي كوسيلة للانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة.
- اتباع سياسات الاستثمار الأجنبي التي تؤدي إلى إحلال الواردات ضمن سراكات استراتيجية في الصناعات التي ترتفع فيها معدلات الاستيراد مثل صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وأجهزة الاتصال، ووسائل النقل وقطع غيارها.
- التركيز على استقطاب الاستثمارات في مجالات الطاقة البديلة والمتجددة والنظيفة، والصناعات المنوسطة والثقيلة، وتنوع الصناعات البتروكيمياوية.
- إقامة الشراكات العالمية في قطاعات الصناعة التي تعتمد على المواد الخام المحلية.



التوصيات

التوصيات، (يتبع)...

- التشجيع على أفضلية مشاركة رأس المال الوطني مع الأجنبي.
- تقليص الفروقات المتعلقة بمنح الحوافز بين المستثمر الوطني والأجنبي
- إلزام الشركات الأجنبية بجلب وتوطين التكنولوجيا وضمان تدريب القوى العاملة الوطنية عليها.
- وضع ضوابط تحول دون سيطرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم القطاعات الاستراتيجية في الدولة كالنفط، الغاز، والطاقة النووية.
- منح الشركات الأجنبية التي تقوم على أساس الشراكات الاستراتيجية تسهيلات وميزات إضافية.
- تشجيع الشركات الأجنبية على زيادة مساهمتها في المسؤولية المجتمعية.
- الاستمرار بتسهيل الإجراءات على المستثمرين وإنشاء ما يسمى بخدمات النافذة الواحدة.
- إدخال البعد البيئي كأحد العوامل الأساسية المحددة للتعامل مع الاستثمارات ضمن استراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي.



أعضاء اللجنة العلمية لمؤتمر الصناعيين الخامس عشر

الدكتور/ علي حامد الملا

رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة :

الدكتورة/ ليلى ذياب اشيرير

المهندسة/ نجاح المؤمن

الدكتور/ أنور القرعان

الدكتور/ باسل قاسم شديد

(إعداد ورقة العمل)

الاستاذ/ محمد عبدالله الشوحة

مقرر اللجنة

السيدة/ نوال أحمد الذوادي

المخرج الفني

السيد/ حسن أحمد حسن

المدقق اللغوي

السيد/ عزالدين إبراهيم

Gulf Organization for
Industrial Consulting

GOIC

منظمة الخليج
للاستشارات الصناعية



برنامج
المناولة والشراكة
الصناعية



برنامج
الدراسات والسياسات
الصناعية



برنامج
التدريب وبناء
القدرات



برنامج
فرص الاستثمار
الصناعي



البوابة التفاعلية
المطورة
لمعلومات
الأسواق الصناعية



برنامج
المعونة الفنية
الصناعية

